براءة ابن مالك

من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية

د. رفيع بن غازي السُّلمي

جامعة الملك عبد العزيز - جدة

العـــــدد السَّـــــابع

رجــــب ١٤٣٦هـــــــ

أبريـــــــــل ٢٠١٥م

مجلة مجمع اللّغة العربية

على الشبكة العالمية

السيرة العلمية:

د. رفيع بن غازي السُّلمي

- ماجستير في كلية اللغة العربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٢٤هـ.
- دكتوراه في كلية اللغة العربية من جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة عام ١٤٣٠هـ.
- يعمل حاليًا أستاذًا مشاركًا بقسم اللغة العربية - كلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد، فلقد احترت حين رأيت كتاب (**تدليس ابن مالك في شواهد النّحو**) للباحث فيصل المنصور؛ لما عرفته - وعرفه غيري - عن ابن مالك من متانة الدين، وعلو المنزلة، وظهور بركة علمه على أجيال متتابعة من العلماء وطلبة العلم، ولصعوبة خفاء مثل هذا الأمر على العلماء المتعاقبين على كتبه عناية ودراية، أو لبعد تواطئهم على عدم ذكر ذلك في مؤلفاتهم.

وفي الوقت نفسه الاجتهاد في الدرس النحوي مفتوح غير منغلق، وغير مقيد بعالم أو باحث، فكم ترك الأول للآخر. فأخذت في استكشاف الكتاب، وقراءته قراءة متأنية، فتبين أن الباحث حكم على ابن مالك بالتدليس، وصناعة نحو سبعمائة بيت إيهامًا وخداعًا. ومن ثَمّ أوجب إسقاط كل الأبيات التي تفرد بإيرادها دون عزو؛ لأنه غير مأمون من تدليسه لها.

وحكم على النحويين المتأخرين عنه بالتقليد، والتقصير في بيان حال ابن مالك، والانخداع بأن أمانته وعدالته ينبغي أن تكون بمقدار علمه وعقله. وتبين أن قبول هذه الأحكام أو رفضها بناء على أدلة الباحث التي ذكرها تستوجب التحقق من ثلاثة أمور:

- تفحص كتب ابن مالك، وما كتبه عنه المترجمون والنحويون المتأخرون.
- تتبع مواطن تلك الأبيات التي قطع الباحث بصناعة ابن مالك لها في كتب النحويين المتقدمين عن ابن مالك، والمتأخرين عنه.

- عقد موازنة بين ما جاء في هذه الكتب كلها وما كتبه الباحث.

حينئذ أخذت - أيضًا - في التحقق من الأمور الثلاثة السابقة، فلما استوثقت منها ألفيت الباحث قد ابتدأ عمله بالظن، وأضحى أسيرًا في غياباته، فلا يكاد يبصر إلا ما زيّنه له ظنه، وقد بلغ الحال به أنه يرى حسنا ما ليس بالحسن، ويرى ابن مالك يصنع بيتا «بغير وعي منه»[١]، ويصنع آخر «ونظره»[٢] إلى بيت يناظره من كلام العرب، وكأن الباحث قد شق عن قلب ابن مالك، وعلم ما فيه.

وأيضًا - ألفيت الباحث - كما سيأتي - متعجلا في بحثه، ومتناقضًا، وغير متحر أكثر من مرة، وغافلا عن أحكام لو استطاع الوقوف عليها لأحجم عما تفوه به. وقد انشغل بالتنظيم والتهذيب، واختيار أحسن الأساليب، وأعذب الألفاظ عن مقتضيات البحث العلمي وأصوله. فجاء عمله كبناءٍ زاهٍ منظره، واهٍ أساسه.

والأهم من ذلك كله: أن الأحكام التي ذكرها الباحث لا يمكن التسليم بها؛ لانتقاض أدلتها، واعتمادها على الظن والاحتمال ولزوم مالا يلزم. وأن نشرها يعد قدحًا في أمانة ابن مالك، وتقليلاً من شأنه وشأن النحويين المتأخرين عنه، وستوقع الدارسين في لبس لسببين:

الأول: اعتماد مقررات النحو في أكثر الجامعات على ألفية ابن مالك وشروحها من قبل النحويين المتأخرين.

(١) تدليس ابن مالك (٥٤).
(٢) المصدر السابق (٢٧).

الثاني : أن انتساب الباحث لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، وكون كتابه هذا بحثًا تكميليًا للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - يوحي بصحة أحكامه السابقة، ويشعر بالطمأنينة إليها؛ نظرًا للمكانة المرموقة لهاتين الجامعتين في علوم العربية على المستوى العربي والإسلامي.

لذا رأيت أن أبين ما توصلت إليه بشأن هذا الكتاب استظهارًا للحقِّ، وذبًّا عن العلماء، وأمنًا من اللّبس، وأداء للأمانة العلمية. وذلك وفق الترتيب الآتي:

- بيان مراد الباحث من تدليس ابن مالك.
- شهادات العلماء لابن مالك.
- أدلة الباحث على صناعة ابن مالك للأبيات والرَّدّ عليها.
- براءة ابن مالك من صناعة الأبيات.

والله أسأل التوفيق والسداد

مراد الباحث من تدليس ابن مالك

للتدليس عند المتقدمين معنيان: لغوي واصطلاحي، فاللغوي: إخفاء أمرٍ بحيث لا يُشعر به، وذلك من باب المخادعة والإيهام، وهو مأخوذ من الدلَس التي هي الظلمة[(١)].

والاصطلاحي خاص بالمُحدِّثين. وهو: مطلق الإيهام في أسانيد الأحاديث، «فلو روى أحد عن آخر موهمًا - بقصد أو بغيره - غير الحقيقة فهو تدليس»[(٢)].

وقد ابتدع الباحث معنى مبهمًا للتدليس الذي فعله ابن مالك، حيث قال: «التدليس: هو أن يكون للفظ معنيان: أحدهما مخالف للواقع، وهو القريب إلى فهم السامع بالقرائن، والآخر موافق للواقع، وهو بعيد عن فهم السامع، فتستعمل هذا اللفظ مع علمك بأن السامع لن يفهم منه إلا المعنى القريب غير المراد»[(٣)].

ومعنى كلامه أن ابن مالك يأتي بلفظة موهمة في دلالتها، إذ تحتمل الكذب (مخالف للواقع) وهى الدلالة القريبة لفهم السامع، وتحتمل الصدق (موافق للواقع) وهى الدلالة البعيدة عن فهم السامع، فيستعملها بدلالتها البعيدة (الصدق) مع علمه أن السامع لا يفهم إلا دلالتها القريبة (الكذب).

(١) ينظر: لسان العرب (د ل س) (٤/ ٣٨٧).
(٢) منهج المتقدمين في التدليس (٣٤).
(٣) تدليس ابن مالك (٧٧).

وهذا كلام فيه نظرٌ؛ لأنه لو كان السامع لا يفهم من إيراد ابن مالك لتلك اللفظة الموهمة إلا الكذب لما خفي تدليس ابن مالك على النحويين المتأخرين عنه.

وكان يجمل بالباحث أن يحرر مراده، فيقول: إن ابن مالك يصنع أبياتًا، ثم يأتي بألفاظ قبلها أو بعدها موهمة أن هذه الأبيات ليست من صنعه، ممّا أدّى إلى خفاء حالها على المتأخرين.

وحينئذ يكون كلامه موافقًا لمراده، ومأخوذًا من المعنى اللغوي للتدليس.

وعلى كلٍ: تدليس ابن مالك - وفق ما ذكر- غير متعين؛ لأنه يقتضي القطع بصناعة ابن مالك لتلك الأبيات. وليس لدى الباحث أدلة على ذلك، وكل ما ذكره - على ما سيأتي - لا ينهض بذلك.

وهب أننا سلّمنا بصناعة ابن مالك لتلك الأبيات فإنه لا يسوغ أن يُنعت ابن مالك بالتدليس، وإنما ينعت بالكذب؛ لأن صناعته للأبيات تعني الوضع في المتن.

وإذا وضع في المتن - قياسًا على ما رآه علماء الحديث - فقد كذب. يقول السمعاني: «وأما من يدلس في المتون فهذا مطرح الحديث، مجروح العدالة، وهو ممن يحرف الكلم عن مواضعه، فكان ملحقا بالكذابين، ولم يقبل حديثه»[1].

(١) قواطع الأدلة (٢/٣٢٣).

صحيح أن هناك ألفاظًا متعددة لابن مالك[١] قبل أو بعد الأبيات التي قطع الباحث بصناعته لها لكن لا ينبغي حملها على أنها ألفاظ موهمة للتدليس، وإنما تحمل على أنها ألفاظ مُوجِّهة لصدق ابن مالك أو كذبه، فإن حملت على صدق القول يكون ابن مالك هو الناقل لتلك الأبيات لا الصانع لها، وإن حملت على خلاف ذلك يكون ابن مالك هو الصانع لتلك الأبيات، لا الناقل لها. ومن نماذج تلك الألفاظ:

١- أن الباحث[٢] قطع بالبيتين اللذين أوردهما ابن مالك في سياق حديثه عن بعض أوجه إعمال الصفة المشبهة: «وأضعف منهما، ومن الذي قبلهما ما رفعَ نكرة مجردة، نحو قولنا: جميل وجه، والجميل وجه، وقد ظفرت بشاهد له غريب، وهو قول الراجز:

ببُهْمَةٍ مُنِيتَ شَهمٍ قَلبُ مُنجِّذٍ لا ذي كَهامٍ يَنبو

فقلبٌ مرتفع بشهم كارتفاع وجه بجميل. والأصل: وجهه، وقلبه، فحذف الضمير للعلم به»[٣]. فقول ابن مالك: «وقد ظفرت بشاهد له غريب» يحتمل الصدق، والظفر بشاهد عن العرب بناء على الظاهر. ويحتمل خلاف ذلك بناء على ما ادَّعاه الباحث.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/٩٧، ١٣٨، ٣١٠، ٣٣٤، ٣٦٢)، (٢/٥٥، ١٣٥، ١٧٠، ١٧٥، ٣٨٩)، (٣/١٢٠، ١٩١، ٢٣٦، ٢٦٢، ٣٠٤، ٣٧٧) وشرح الكافية الشافية (١/٣٣٣)، ٣/١١٧١، ١٦٠٦)، (٤/١٩٨٠)، وعمدة الحافظ (١/٢٥٦، ٣١٨، ٤٢٦).

(٢) ينظر: البيتان رقم (٥٤٦، ٥٤٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/١٠٧٠، ١٠٧١).

٢- أن الباحث[١] قطع بصناعة ابن مالك للبيت الذي أورده في قوله: «وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب، فلا يجوز عندهم نصب زيد في قولك: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، والصحيح جواز النصب والرفع، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان، وإذا رفعت فظاهر، ويُنشد بالنصب والرفع قول الشاعر:

شَجاكَ أَظنُّ رَبعُ الظاعنينا ولم تَعبأ بعذلِ العاذلينا[٢]

فقوله: «وينشد بالنّصب والرّفع» يحتمل نقل ابن مالك لهذين الوجهين عن العرب، ويحتمل عدم نقله بناء على ما ادَّعاه الباحث.

٣- أن الباحث[٣] قطع بصناعة ابن مالك للبيت الذي أورده في حديثه عن (حتى): «ومما يختص به تالي الصريح جواز عطفه على ما قبله. نحو: ضربت القوم حتى زيدًا، وجواز استئنافه، نحو: ضربتهم حتى زيد، فزيد مبتدأ محذوف الخبر، ويروى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

عَممتَهم بالندى حتى غُواتهمُ فكنتَ مالكَ ذي غيٍّ وذي رَشدِ»[٤]

فقول ابن مالك «يروى بالأوجه الثلاثة» يحتمل ما احتمله البيت السابق.

٤- أن الباحث[٥] قطع بصناعة ابن مالك للبيت:

أعلى حينَ جَذوةِ الحرب دارت صُلتَ بغيا وكنتَ قبلُ ذليلا

(١) ينظر: البيت رقم (٥١٤).
(٢) شرح التسهيل (٢/٨٧).
(٣) ينظر: البيت رقم (١١١).
(٤) شرح التسهيل (٣/١٦٧).
(٥) ينظر: البيت رقم (٣٦٦).

مع أن ابن مالك قد أورده مع ستة شواهد على بناء (حين) قبل الجملة الاسمية. وقال عقبها: «هكذا نقلت هذه الأبيات بالفتح بناء، مع أن الإضافة فيها إلى جمل مصدرة بمعرب إعرابًا أصليًا»[١].

فقول ابن مالك: «هكذا نقلت هذه الأبيات» يحتمل صحة النقل لجميع الأبيات، ويحتمل بناء على ادعاء الباحث أنه قد نقل خمسة أبيات وصنع واحدا هو البيت المذكور هنا.

وبالجملة كان الأجدر بالباحث أن يحقق صدق نقل ابن مالك أو كذبه من أقواله السابقة وأمثالها، ولا يتعامل مع مصطلح التدليس؛ لعدم تعينه في كلام ابن مالك؛ ولأن ذكره في بحث نحوي يوقع القارئ في لبس؛ لانصراف دلالته حال الذكر إلى الدلالة الاصطلاحية الخاصة بعلماء الحديث.

شهادات العلماء لابن مالك

إذا كان الكلام قد وصل بنا إلى احتمال صدق ابن مالك أو كذبه في إيراد الأبيات، فإن من المعلوم أن ابن مالك - رحمه الله - من علماء القرن السابع الهجري، وذكره وعلمه غير خافٍ على أحد، لا في عصره، ولا بعد عصره. ويكفيه من ذلك أن كتابه (الألفية) نال عناية أكثر من أربعين عالماً، وكتابه (التسهيل) نال عناية أكثر من خمسة وعشرين عالمًا.

(١) شرح التسهيل (٣/٢٥٧) وقد أثبت المحقق «هكذا نقلت هذه الأبيات الأربعة». بإضافة «الأربعة». وهو وهم إمّا من المحقق نفسه و إمّا من الناسخ الأصلي للمخطوط؛ لأن الأبيات ستة، وقد أثبتها ناظر الجيش، ونقل نص ابن مالك دون لفظ «الأربعة». ينظر: تمهيد القواعد (٧/٣٢٣٣).

فليس من الإنصاف أن يأتي أحد في عصرنا هـذا، ويحكـم علـى ابـن مالك بعد مضي نحو سبعة قرون بالكذب دون التفات لمـا دونـه العلمـاء عنه، إذ الناس شهداء الله في خلقه.

وإن الناظر فيما وصل إلينا من كتب علماء النحو والتراجم لا يجد نصًا واحدًا صريحًا أو مؤولاً علـى كـذب ابـن مالـك، في حـين يجـد ثـلاث شهادات متظافرة في الدلالة على صدق ابن مالك فيما يرويه وينقله.

الشهادة الأولى : صلاحه وتدينه

أثبت هذه الشهادة لابن مالك غير واحد مـن العلمـاء، فقـد قـال عنـه اليونيني (٧٢٦هـ): «إنه فريد دهره في علـم النحـو والعربيـة، مـع كثـرة الديانة والصلاح والتعبد والاجتهاد»[١].

وقال عنه الإمام الذهبي (٧٤٨ هـ): «هذا مع ما هـو عليـه مـن الـدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلـب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة»[٢].

كما قال عنه بلديّه أبو حيان (٧٤٥هـ) في آخر شرحه لكتاب التسـهيل لابن مالك: «وأما هذا المصنف الذي كملنا شرح كتابـه فإنـه كـان رجـلاً صالحًا»[٣].

وروى الإمام ابن الجزري (٨٣٣هـ) ما يبين إبـراء ابـن مالـك لذمتـه، حيث قال: «وحدثني بعض شيوخنا أنـه كـان يجلـس في وظيفـة مشـيخة

(١) ذيل مرآة الزمان (٧٦/٣).
(٢) تاريخ الإسلام (٢٤٩/١٥).
(٣) تمهيد القواعد (٤٤٠٩/٩) نقلاً عن التذييل والتكميل لأبي حيان.

الإقراء بشباك التربة العادلية، وينتظر من يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحدًا يقوم إلى الشباك، ويقول: القراءات .. القراءات، العربية .. العربية، ثم يدعو، ويذهب، ويقول: أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس في هذا المكان»[١].

الشهادة الثانية : الثقة بنقله

يأتي في مقدمة من شهد لابن مالك بهذا بهاء الدين بن النحاس (٦٩٨هـ)، واليونيني، وناظر الجيش (٧٧٨هـ)، والدّماميني (٨٢٨هـ). حيث قال بهاء الدين بن النحاس: «هو الثقة فيما ينقل، والفاضل حين يقول»[٢]. وزاد اليونيني عليه بحجية الثقة بنقله، إذ قال: «وكان مشهورًا بسعة العلم والإتقان والفضل، موثوقًا بنقله حجة في ذلك»[٣]. وكذا قال ناظر الجيش: «والمصنف [أي ابن مالك] معتمد على قوله ونقله وروايته»[٤].

أمَّا الدّماميني فقد زاد عليهم جميعا بعدالة ابن مالك، يقول: «ومثل هذا لا تُردّ به رواية ابن مالك، فهو عدل ثقة»[٥].

ولا تفاضل عندي بين شهادات هؤلاء العلماء بيد أن شهادة بهاء الدين ابن النحاس هي الأقوى؛ لقرب عهده بابن مالك، وتتلمذه عليه، ولكونه

(١) غاية النهاية (٢/ ١٦٠).
(٢) التعليقة على المقرب (٢/ ٨١٠).
(٣) ذيل مرآة الجنان (٣/ ٧٦).
(٤) تمهيد القواعد (٤/ ١٧٨١).
(٥) شرح مغني اللبيب (٤٠٤).

«موثوقًا بديانته مقطوعًا بأمانته»[١] حتى إن بعض القضاة - على ما حكاه عنه الصفدي- إذا انفرد بهاء الدين بن النحاس «بشهادةٍ حكم فيها وثوقا بدينه»[٢]. وأيضًا لأن بهاء الدين بن النحاس ممن يرى من علماء النحو أن من شروط صحة الاستشهاد بالبيت المفرد أن يكون الراوي له ثقة، ولذلك ردّ ما استشهد به الكوفيون من دخول اللام المزحلقة على خبر لكن بقول الشاعر:

يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي ولكنّني من حُبِّها لعميدُ

فقال: «أما البيت فلا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن يوثق به في اللغة، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان وفي ذلك ما فيه»[٣].

فلو لم يكن بهاء الدين بن النحاس على ثقة من صحة نقل ابن مالك للأبيات التي تفرد بذكرها في كتبه لرد تلك الأبيات، كما ردّ هذا البيت.

الشهادة الثالثة : كثرة الحفظ والمراجعة والاطلاع

إن أحسن ما نقدم شهادته في هذا بلدي ابن مالك أبو حيان الأندلسي؛ لأنه كثيرا ما كان ينتقد ابن مالك، ويناقشه، ويتعقبه في كل فوائته بفحصٍ واستقراءٍ لدرجة ارتكاب التعسفات في بعض إيراداته ومناقشاته. ومع هذا شهد لابن مالك إنصافًا وعدلاً بأمرين بالغي الأهمية لما نحن بصدد الحديث عنه.

(١) الوافي بالوفيات (٢/ ١٠).
(٢) المصدر السابق (٢/ ١٠).
(٣) التعليقة على المقرب (١/ ٤٤٤).

أولهما: كثرة اطلاع ابن مالك على الدواوين الغريبة مع طول المدة.

وثانيهما: احتواء مصنفات ابن مالك على غرائب ونوادر وعجائب، وذلك بالاعتكاف ومراجعة الكتب. يقول في نهاية شرحه لكتاب تسهيل ابن مالك: «وأما هذا المصنف الذي كملنا شرح كتابه فإنه كان رجلاً صالحاً، معتنيًا بهذا الفن النحوي، كثير المطالعة لكتبه، منفردًا بنفسه، لا يحتمل أن ينازع ولا يجادل ولا يباحث. ونظم في هذا الفن كثيرا ونثر. جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشغل به، وبمراجعة الكتب ومطالعة الدواوين الغريبة وطول السن - من هذا العلم غرائب، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب، ومنها كثيرًا ستخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة»[1].

ولا أظن أحدًا يطلع على شهادة أبي حيان هذه إلا ويربط بينها وبين الأبيات التي انفرد بذكرها ابن مالك، ويعتقد صحة نقله لها، إذ لو اشتم أبو حيان مع نباهته وشدة فحصه كذبا عند ابن مالك لكشفه دون مواربة، ولكان له غنية عن كثير من انتقاداته ومناقشاته.

كما لا أظن أن الباحث قد اطلع على هذه الشهادة، إذ لو اطلع عليها لعدل عمّا تعجل به بحقّ ابن مالك.

وهنا أمران جديران بالذكر:

الأول: إن قول أبي حيان في آخر النّصّ «ومنها كثيرًا ستخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة» ليؤكد تحقق أبي حيان من إيراد ابن مالك لتلك الأبيات التي انفرد بذكرها، وأن كثرة الفحص عنها فيما وصل إلينا من دواوين الشعراء وكتب العلماء ستبين - أيضًا - صدق ابن مالك في النقل.

(١) تمهيد القواعد (٩/ ٤٤٠٩- ٤٤١٣) نقلاً عن التذييل والتكميل.

ولعل أحقّ مثال على صحة كلام أبي حيان هذا أن الباحث نفسه استطاع بالتتبع والاستقراء أن يُبرئ ابن مالك من صناعة (٨٩) بيتًا زعم نعيم البدري في كتابه (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك) أن ابن مالك صانعها[١]. وأنّه قد تبيّن - على ما سيأتي - براءة ابن مالك من ثلاثين بيتًا زعم الباحث أن ابن مالك صانعها.

والثاني: إن قول أبي حيان في النص نفسه «وجمع باعتكافه بهذا الفن ... ومطالعة الدواوين الغريبة وطول السن من هذا العلم غرائب» جواب واضح لما سطره الذهبي (٧٤٨هـ) عن ابن مالك: «وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها»[٢]. فإن هذا التحير الذي وقع فيه هؤلاء العلماء وغيرهم من انفراد ابن مالك بأبيات ليست عند غيره لهو من اطلاعه على دواوين غريبة لم يتسن لهم ولا لنا الوقوف عليها.

وعلى كلٍّ لم يكن أبو حيان منفردًا بهذه الشهادة لابن مالك فقد أثبت له الصفدي الإمامة «في حفظ الشواهد وضبطها»[٣]، وأثبت له المقري التحري فيما ينقله، والصبر على المطالعة والحرص على العلم، والحفظ إلى أن بلغه الأجل. يقول: وصار يضرب به المثل في دقائق النحو ... وغريب اللغات وأشعار العرب مع الحفظ والذكاء والورع والديانة .. والتحري لما ينقله، وصبر على المطالعة الكثيرة ... وكان حريصًا على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد[٤].

(١) ينظر: تدليس ابن مالك (١٧٩).

(٢) تاريخ الإسلام (١٥/٢٤٩).

(٣) طبقات الشافعية (٨/٦٧).

(٤) نفح الطيب (٢/٢٢٨).

أدلة الباحث على صناعة ابن مالك للأبيات، والرد عليها

لا أعتقد أن أحدًا بعد شهادات العلماء السابقة ينكر أن الحكم على ابن مالك بصناعة أبيات، وإيرادها في كتبه مورد الشعر المنقول عن العرب في غاية الصعوبة، خاصة إذا علمنا أن الأصل حمل الناقل على صدق القول. لكن ذلك ليس ممتنعًا إذا وجد الدليل القاطع، يقول الشاطبي: «لا يسوغ نسبة القائل إذا كان عدلاً إلى الكذب أو الوهم إلا ببرهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق»[(١)].

فإذا تقرر هذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل لدى الباحث أدلة قاطعة على صناعة ابن مالك للأبيات؟.

والجواب: أن لديه أربعة أدلة سيتضح الحكم عليها بالقطع أو غير القطع من خلال ذكر كل واحد منها، وما يصلح أن يكون ردًّا عليه.

الدليل الأول: دليل التفرد

ويعني به أن ابن مالك انفرد بما يقارب سبعمائة بيت[(٢)] «لم توجد في كتابٍ قبله، ولم يعرفها أحد بعده»[(٣)]، «مع طول البحث والتفتيش، ومع

---

(١) المقاصد الشافية (٥/٧٠٠).

(٢) قال الباحث في بداية بحثه (ص ٧) إن ابن مالك «وضع نحوًا من سبعمائة بيت»، وكرر هذا القول (٢٣، ٣١، ٣٢)، ثم جاء في آخر البحث (ص ١٧٩) بما ينقضه، حيث قال: «إن المقطوع بوضعها منها بحسب ما لاح لنا من دلائل الصّنعة وشواهد التوليد ٦١٥ بيتًا». إذًا فالأبيات المقطوع بصناعة ابن مالك لها أقرب للستمائة منها للسبعمائة، ولذلك كان الواجب على الباحث من باب الإنصاف وعدم المبالغة ألا يذكر عدد السبعمائة ألبته. ولفعل الباحث هذا - أعني التناقض - أمثلة أخرى. ينظر: (١٨، ١١١ الحاشية)، وما يقابلها على الترتيب: (٨٧، ١٨١ الخاتمة).

(٣) تدليس ابن مالك (٢١).

مداومة التحري والتنقير»[١]. «وهذا عدد موغل في الكثرة، ولم نجد أحدًا من العلماء المتقدمين بعد سيبويه (ت ١٨٠هـ) تفرد بهذا العدد ولا بمعشاره»[٢].

أقول: هذا الكلام منقوض بأمرين مجتمعين:

الأول: أن انفراد ابن مالك بإيراد أبيات ليست عند غيره - حتى وإن كثرت - لا ينهض بأن يسمى دليلاً؛ لأسباب:

- شهادات العلماء السابقة الذكر لابن مالك بالصلاح والتدين والثقة بالنقل والعدل والأمانة والحفظ، وما إلى ذلك.
- عدم وجود نص أو نقل يخدش في أمانة ابن مالك، أو يبدي بعض ظن بوضعه وافتعاله للأبيات، مع كثرة العلماء، واختلاف مناهجهم، وتعدد مؤلفاتهم، وتخصيص بعضهم مؤلفاته بعناية خاصة، وبلوغ بعضهم ذروة التحقيق والتمحيص كأبي حيان والشاطبي والبغدادي.
- كثرة محفوظ ابن مالك واطلاعه على كتب لغوية ونحوية، ودواوين شعرية غريبة.
- ليس كل ما اطلع عليه ابن مالك أمكننا الاطلاع عليه. وبناء على هذا فإن «من علم حجة على من لم يعلم»، و«من حفظ حجة على من لم يحفظ».
- أنّ المطلع على كتب ابن مالك يجد انفراده بأمور ليست عند أمثاله من النحويين، كالتجديد في منهج التأليف، وترتيب

(١) المصدر السابق (٢٢).

(٢) المصدر نفسه (٢٣).

الفصول والأبواب[١]، واستعمال غريب المصطلحات، وحشد نوادر المسائل التي خفيت على غيره[٢]، والإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي . وحينئذ فإنّ تفرده بشواهد لم نقف عليها عند غيره لهو جزء من هذا المنهج الذي سار عليه في مؤلفاته.

- الأصل الذي ينبغي أن يسلكه طالب العلم إحسان الظن بالعلماء، وتقديرهم وإجلالهم، يقول الشاطبي: «لا يلتمس للأئمة الأعلام، والعلماء المهتدى بهم، والمقتدى بكلامهم إلا أحسن المخارج، ولا يظن بهم إلا أحسن المذاهب، وهو الحق والإنصاف، والدين والأمانة في الاعتقاد في كبرائنا في أيّ علم من العلوم الشرعيات»[٣].

الثاني: أنه بالبحث غير المستقصي تبيّن براءة ابن مالك من ثلاثين بيتًا من الأبيات التي جزم الباحث بصناعته لها. وسأورد هذه الأبيات وفق ترتيب الباحث وترقيمه لها في كتابه[٤].

---

(١) ينظر: مقدمة محمد كامل بركات على التسهيل (ص ٤٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١/٦).

(٣) المقاصد الشافية (٩/ ٤٨٤-٤٨٥).

(٤) أردت في بحثي هذا ألا أكون متأثرا بما كُتب حول هذا الكتاب عن طريق الشبكة العنكبوتية ؛ إدراكا مني بأن لكل باحث أدواته التي يمتاز بها عن غيره، وأن الأبحاث العلمية يكمل بعضها بعضا. ولم أستثنِ إلا هذه الجزئية باعتبارها قاسما مشتركا، فقد رأيت أن بعض الإخوة - بما فيهم الباحث نفسه - قد سبقني إلى براءة ابن مالك من بعض هذه الأبيات الثلاثين. وهي - وفق الترتيب الذي سيأتي إيراده - ذات الأرقام (٢- ١٤- ١٦ – ١٧ – ٢٥).

١- البيت رقم (١٨) نصّ العينيّ على أنّ أبا علي الفارسي أنشده دون عزو، يقول:

«فمَن يَكُ لم يُنجب أبوه وأمُّهُ فإنّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

أقول: هذا أنشده أبو علي وغيره، ولم يعزه إلى أحد»[١].

٢- البيت رقم (٤١) نص الأصبهاني (٢٩٧هـ)[٢] والبغدادي[٣] على أنه لأمية بن أبي الصلت ضمن أبيات[٤]. يقول الأصبهاني: «وقال أمية بن أبي الصلت:

ألا كُلّ شيء هالكٌ غير رَبِّنا ولله ميراثُ الذى كان فانيًا

وإن يَكُ شيئا خالدًا أو مُعمَّرا تأمّل تجد من فوقه الله واقيًا»

وهذا البيت الأخير هو الذي أورده ابن مالك برواية (غالبًا)[٥].

٣- البيت رقم (٤٨) - والذي نص ابن مالك على أن قائله «رجل من طيء»[٦] - نصّ العيني على أنه يقال: إن كلحبة اليربوعي قائله. يقول:

(١) المقاصد النحوية (٢/٦٣). ومعلوم أن النحويين المتقدمين حينما يوردون أبا علي فإنهم يعنون به الفارسي، وإذا قالوا الأستاذ أبو علي فإنهم يعنون به الشلوبين. وللباحث رأي فيما يورده العيني، فقد قال: «ولست أثق بما ينفرد بنسبته العيني إلا بثبت» (تدليس ابن مالك ١٧٧). وأنا أقول العكس: لستُ رادًّا ما ينفرد به العيني إلا بثبت؛ تمسكًا بأصل صدق النَّاقل، ودفعًا للتقول بلا مستند، وبُعدًا عن منهج الظن والتخمين.

(٢) ينظر: الزهرة (١/٤٩٦).

(٣) ينظر: الخزانة (١/٢٤٥).

(٤) ينظر: ديوانه (٥٢٨).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (١/٣٥٩).

(٦) شرح عمدة الحافظ (٢/٨١٤).

«كَرَبَ القلبُ من جـواه يَـذوبُ   حين قال الوشاة : هنـدٌ غَضـوبُ

أقول: قائله هو رجل من بني طيء، ويقال قائله: كلحبة اليربوعي»[١].

ووافق العيني على نصِّه هذا الشَّيخ خالـد الأزهـريّ[٢] والشّـنقيطيّ[٣]، في حـين قطـع البغـدادي بـأنّ قائلـه جـاهليّ، يقـول: «والبيـت لشـاعر جاهليّ»[٤].

٤- البيت رقم (٥٠) - والذي نصَّ ابن مالك[٥] علـى أنّـه لرجـل مـن طيء - نص الشنقيطي على أن كراع النمل استشهد به، يقول:

«ما المرءُ أَخْوَك إن لم تُلفِه وَزَرًا   عند الكريهةِ مِعوانًا علـى النُّـوَبِ

استشهد به على أن الأخ فيه لغة على وزن (دلـو)، وهـي لغـة ذكرهـا كراع، واستشهد عليها بالبيت»[٦].

٥- البيت رقم (٦١) - والذي نصّ ابن مالك[٧] أيضًـا علـى أنـه قـول بعض الطَّائيين - نصّ ابن هانئ (٧٧١هـ) على أنّ الأخفش استشهد بـه،

(١) المقاصد النحوية (٢/١٩-٢٠).
(٢) ينظر: التصريح (١/٦٩٠).
(٣) ينظر: الدرر اللوامع (٢/١٤١).
(٤) شرح التحفة الوردية (١/١٩١) وقد قال المحقق: إن نـص البغـدادي هـذا مثبـت في متن نسخ الكتاب الخطية كلها عدا النسخة (أ) فإنه جاء بهامشها.
(٥) ينظر: شرح التسهيل (١/٤٥).
(٦) الدرر اللوامع (١/١٠٨). بحثت فيما توفر لي من كتـب كـراع النمـل فلـم أجـد هـذا البيت عنده.
(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/٣٣٣).

وأنَّ أبا علي الفارسي وغيره أنشده برواية مختلفة عن رواية الأخفش. يقول ابن هانئ: «وأجاز الأخفش ذلك، فيجوز عنده قائم أخواك وإخوتك، وما أشبه ذلك، ومما استشهد به قوله:

خبيرٌ بنو لِهبٍ، فلا تَكُ مُلغيًا وصاتَك لهبيٍّ إذا الطيرُ مَرّتِ

هكذا أنشده أبو علي وغير أبي علي (مقالة لهبي) وما أنشده أبو علي أقعد في المعنى»[1].

٦- البيت رقم (٦٦) - والذي نصّ ابن مالك[2] أيضًا على أنّ قائله رجل من طيء - نصّ محمد محيي الدِّين عبدالحميد على أنّ ابن الناظم (٦٨٠هـ) أنشده نقلاً عن الأخفش، يقول محمد محيي الدِّين عبدالحميد: «ونظير ذلك ما أنشده ابن الناظم نقلاً عن الأخفش:

بِنا أبدًا، لا غيرِنا تُدرَكُ المنى وتُكشَفُ غمّاءُ الخُطوبِ الفَوادحِ»[3]

وما نقله ابن الناظم عن الأخفش نقله - أيضًا - العيني حيث قال بعد إيراد البيت: «أقول: احتج به الأخفش، ولم ينسبه إلى أحد»[4].

٧- البيت رقم (٨١) نصّ العيني[5] على أنَّ الفرَّاء أنشده دون نسبة. يقول العيني:

«يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناسٍ عتوهم في ازديادِ

(١) شرح ألفية ابن مالك له (١/١٦٥).
(٢) ينظر: شرح التسهيل (٣/٣٧٧).
(٣) الانتصاف من الإنصاف (٢/٤٦٥).
(٤) المقاصد النحوية (٣/١٨٨).
(٥) ينظر: المصدر السابق (٣/٢٥٠).

أقول: أنشده الفراء ولم يعزه إلى قائله»(١).

وهذا البيت أورده ابن مالك بروايتين مختلفتين، ففـي (شـرح الكافيـة الشافية)(٢) أورده بالصِّيغة التي ذكرها العيني هنا، وفي (شرح التسهيل)(٣) أورده بهذه الصِّيغة:

يـــا لَقَـــومي، وللـــذين تَولّـــو   هُـــم لِبـــاغين بَغــيُهم في ازديـــادِ

٨- البيت رقم (١٠٣) نص العيني على أن الفـراء أنشـده دون نسـبة، يقول:

«هــل تعرفــون لُبانــاتي فــأرجو أن   تُقضى فيَرتدّ بعضُ الروحِ في الجسدِ

أقول: أنشده الفراء، ولم ينسبه إلى أحد»(٤).

٩- البيت رقم (١٥٣) حكى العيني أن قائله كعب بن زهير، يقول:

«لا تَركَنَنّ إلى الأمرِ الذي رَكَنَت   أَبناءُ يَعصُرُ حـينَ اضـطرها القَـدَرُ

أقول: قد قيل: إن قائله هو كعب بن زهير بـن أبي سـلمى»(٥). ونـص الشيخ خالد الأزهري(٦) على أن قائله كعب بن زهير.

(١) المصدر نفسه (٣/١٨٨).
(٢) ينظر: (٣/١٣٢٥).
(٣) ينظر: (٣/٤١١).
(٤) المقاصد النحوية (٣/٣٥٣).
(٥) المقاصد النحوية (١/٢٦٨).
(٦) ينظر: التصريح (١/٤٧٨).

١٠- البيت رقم (١٦٣) نص محقق كتاب (شرح الكافية الشافية) عبد المنعم هريدي على أنه: جاء مثبتًا في ثلاث نسخ خطية من نسخ الكتاب، وأن قائله رجل من طيء، وزادت النسخة الثالثة على الأولى والثانية بأن ابن الأنباري أنشده في (أماليه) عن الأصمعي. يقول المحقق معلقًا على ما أورده ابن مالك من قول الشاعر: (كالَّذ تَزبّى زُبيةً فاصطيدا)[1]: «هكذا ورد في الأصل، وزادت (ك) و(ع) و(هـ) عن ذلك كما يلي: وقال رجل من طيء في الحذف، وبقاء الكسرة [ه: أنشده ابن الأنباري في أماليه عن الأصمعي]:

لا تَعذِلِ الّذِ لا يَنفَكُّ مُكتَسِبا حمدًا، وإن كان لا يُبقي ولا يَذرُ».

١١- البيت رقم (١٧٢) نص العيني على أن الأصمعي أنشده دون عزو، يقول العيني:

«**إذا صَحَّ عَونُ اللهِ المرءَ لم يَجِد عسيرًا من الآمال إلا مُيسّرا**

أقول: أنشده الأصمعي، ولم يعزه إلى قائله»[2].

١٢- البيت رقم (١٧٤) نص العيني على أن ابن الأنباري احتج به دون عزو، يقول العيني:

«**كِلا الضيفَنِ المشنُوءِ والضيفِ واجدٌ لديّ المنى، والأمنُ في اليسرِ**

أقول احتج به ابن الأنباري، ولم يعزه إلى قائله»[3].

(١) شرح الكافية الشافية (١/٢٥٥).
(٢) المقاصد النحوية (٣/٢٢).
(٣) المصدر السابق (٢/٥٤٤).

١٣- البيت رقم (١٨٨) نص أبو حيان[١] وابن عقيل[٢] والعيني[٣] والشنقيطي[٤] على أنه لبجير بن زهير، يقول أبو حيان: " مثال النداء قول بجير بن زهير:

وِفاقُ كَعبُ بُجيرٍ مُنقِذٌ لكَ من تَعجيلِ تَهلِكَةٍ، والخلدِ في سقرا».

١٤- البيت رقم (٢٠٩) أورده أبو شامة الدمشقي المتوفى قبل ابن مالك (٦٦٥هـ) حيث قال: «وأنشد الحقّ في إعرابه لحسان بن ثابت: (فانظُر بِنا والحَقِّ كيفَ نُوافِقُه) والأبيات المتقدمة، وزاد:

إذا أوقدوا نارا لحربِ عَدُوِّهِم
فقد خابَ مَن يَصلى بها وسعيرِها"[٥]

١٥- البيت رقم (٢٢٩) نص العيني على أن ابن الأنباري أنشده دون أن يعزوه، يقول العيني:

سقى الأَرَضينَ الغيثُ سهلَ وحزنَها
فنِيطَت عُرى الآمالِ بالزرعِ والضرعِ

أقول: أنشده ابن الأنباري، ولم يعزه إلى قائله»[٦].

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١٢/١٤٦).
(٢) ينظر: المساعد (٢/٣٧١).
(٣) ينظر: المقاصد النحوية (٢/٥٨٧).
(٤) ينظر: الدر اللوامع (٥/٤٨).
(٥) إبراز المعاني (٤١١).
(٦) المقاصد النحوية (٢/٤٨٢-٤٨٤).

١٦- البيت رقم (٢٤١) نصّ العيني على أن ثعلبًا أنشده دون عزو، يقول العيني:

«بِكا لِلَّقْوَةِ الشغواءِ جُلْتُ فلم أكُن
لأُولَعَ إلا بالكَمِيِّ المُقَنَّعِ

أقول: أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائله»[١].

١٧- البيت رقم (٢٥٢) أورده ابن يعيش المتوفى قبل ابن مالك (٦٤٣هـ) حيث قال: «وقال الآخر:

ألا حبّذا غُنمٌ، وحُسنُ حديثِها   لقد ترَكَت قلبي بها هائما دَنِفْ

وهذه اللغة وإن لم يحكها سيبويه فقد حكاها أبو الحسن وغيره»[٢].

١٨- البيت رقم (٢٨٣) رأى الدماميني أنه شاهد من كلام العرب، وليس لابن مالك يقول الدماميني: «وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل:

جوابًا به تَنجو اعتَمِد فوَربِّنا   لَعَن عَملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسألُ

والظاهر أنه شاهد عربي»[٣]. وقال أيضًا: «والظن بإمامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه أنه لا يستشهد إلا بشاهد عربي، فيكون هذا دليلاً على جواز ما منعه المصنف»[٤] يعني: ابن هشام.

(١) المقاصد النحوية (٢/٤٦٢).
(٢) شرح التصريف الملوكي (٢٣٤-٢٣٥).
(٣) شرح مغني اللبيب (٧٩٤).
(٤) تحفة الغريب (٣٤٣) نقلاً عن الحاشية رقم (١٣) من المصدر السابق (ص ٧٩٤).

١٩- البيت رقم (٣٤٣) - والذي نص ابن مالك[١] على أن قائله رجل من فصحاء طيء - نص العيني على أن الفراء أنشده دون عزو، يقول العيني:

«جَفوني، ولم أَجفُ الأخِلاءَ إنني   لغيرِ جميلٍ من خليليَ مُهمِلُ

أقول: أنشده الفراء وغيره ولم يعزه إلى أحد»[٢].

٢٠- البيت رقم (٤٠٧) نص البغدادي على أن ابن الخباز المتوفى قبل ابن مالك (٦٣٩هـ) أورده في (شرحه على ألفية ابن معطي)، يقول البغدادي بعد أن صرَّح بشرح ابن الخباز على ألفية ابن معطي: «قال ابن الخباز في (شرحه): ما رأيتُ أحدًا من المتقدمين ولا من المتأخرين وافق هذا المصنف، ويرده السماع والقياس. أمَّا السَّماع؛ فقول الشَّاعر:

لا طيبَ للعيشِ مادامت مُنغّصةً   ... البيت[٣]

وأمَّا القياس فهو أنَّ (ما دام) أقوى من (ليس)، بدليل أنَّ عدم تصرف (دام) إنّما هو عند اقترانها بما، فإذا فصلتها منها عادت متصرفة و(ليس) لا تتصرف بوجه، فإذا كانت (ليس) لا يمنع من تقديم خبرها على اسمها كانت (مادام) أولى بذلك انتهى»[٤].

٢١- البيت رقم (٤١٠) نص العيني على أنَّ ثعلب أنشده دون عزو، يقول العيني:

(١) شرح الكافية الشافية (٢/٦٤٥).
(٢) المقاصد النحوية (٢/٢٨١).
(٣) تمام البيت: لذاته بادكار الموت والهرم.
(٤) شرح التحفة الوردية (١/١٦٣).

«نَرى أَسهُما للموتِ تُصمي ولا تُنمي ولا تَرعوي عن نقضِ أهواؤنا العزمِ

أقول: أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى أحد»[1].

٢٢- البيت رقم (٤٤٠) أورده ابن مالك شاهدًا مع بيتين قبله، حيث قال في سياق حديثه عن (نِعْمَ): «ومن ورود الفاعل نكرة غير مضافة قول الشاعر:

أتَحسبُنى شُغِفتُ بغير سلمى وسلمى بى مُتيّمةٌ تَهيمُ

وسلمى أكملُ الثقلينِ حُسنا وفي أثوابها قمرٌ وريمُ

نيافُ القُرطِ ورئد للنساء ونعم نيمُ»[2]

وهذا البيت الأخير الذي هو محل الاستشهاد ثابت في قصيدة لتأبط شرًا مع اختلاف يسير في عجزه، إذ المثبت في (الدِّيوان)[3]:

نيافُ القُرط غرّاء الثنايا ورَيداءُ الشبابِ ونعم خيمُ

وقد ذكره ابن منظور باختلاف يسير في عجزه أيضًا، قال: «قول تأبط شرًا:

نياف القرط غراء الثنايا تَعرّض للشبابِ ونعم نيمُ»[4]

فلو لم يكن ابن مالك على علم بأن البيت الأول والثاني لتأبط شرًا لما أوردهما مع بيت تأبط شرًا الثالث، إذ لا حاجة لأن يصنع بيتين لا شاهد فيهما.

---

(١) المقاصد النحوية (٢/٥٧٦).

(٢) شرح التسهيل (٣/١٠).

(٣) ينظر: ديوان تأبط شرًا (٢٠٢).

(٤) لسان العرب مادة (ن و م) (١٤، ٣٣٩).

٢٣- البيت (٤٤٦) نص الدلائي على أن أبا الفتح ابن جني أنشده، يقول الدلائي: " قلت: وقد أخل المصنف بثامن، واضح الدلالة على مدعاه، وهو ظهور هذا المقدر المرفوع ناصبًا للظَّرف المذكور فيما أنشده أبو الفتح من قوله:

لكَ العزُّ إن مولاكَ عزَّ وإن يهُن   فأنتَ لدى بحبوحةِ الهونِ كائنُ(١)

ويقول أيضًا: «ولم يصرحوا به حيث المعمول ظرف إلا في قوله:

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

أنشده أبو الفتح»(٢).

٢٤- البيت (٤٤٥) استشهد به ابن مالك في (شرح التسهيل)، وأورد نصًّا واضح الدَّلالة على أنَّ بعض النَّحويين قبله قد أنشد هذا البيت، ومن ثَمّ ردّ عليه، يقول: «وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول؛ لورود ذلك في كلام العرب كقول الشاعر:

قومي ذُرا المجدِ بانوها وقد عَلِمت   بكنهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

وتكلَّف بعض المتعصبين، فقال: تقدير البيت الأول: قومي بانو ذرا المجد بانوها ... والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه»(٣).

(١) نتائج التحصيل (٣/ ١٠٧٩).
(٢) المصدر السابق (٣/ ١١٠٠).
(٣) (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

٢٥- البيت رقم (٤٦٢) أورده المبرد (٢٨٥هـ) حيث قال: «أنت في زيادة (ما) بالخيار في جميع حروف الجزاء إلا في حرفين ... والحرفان: حيثما تكن أكن. كما قال الشاعر:

حيثُما تَستَقِم يُقدِّر لكَ اللـ ... ـهُ نجاحًا في غابر الأزمانِ»[١]

٢٦- البيت رقم (٥٠٦) نصَّ العيني على أن أبا الفتح أنشده دون عزو، يقول العيني:

نَصرتُكَ إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ ... فبُوِّئتَ حصنا بالكُماة حصينا

أقول: أنشده أبو الفتح، ولم يعزه إلى أحد»[٢].

٢٧- ٢٨- البيتان رقم (٥٣٦، ٥٣٧) نص ابن هانئ على أنهما ليسا لابن مالك، يقول ابن هانئ: «البيت الذي أنشده في المفعول من أجله، وهو:

لا أقعُدُ الجُبنَ عن الهيجاءِ ... ولو تَوالت زُمَرُ الأعداءِ

ليس له: وإنما هو للعرب استشهد به»[٣].

٢٩-٣٠- البيتان رقم (٥٩٦-٥٩٧) نص ابن هشام والشيخ خالد الأزهري[٤] على أن الأخفش أنشدهما، يقول ابن هشام: «وقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة، والتأنيث أكثر إلا إن كان الفاصل (إلا) فالتأنيث خاص بالشعر، ونص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث:

(١) الكامل (١/٣٧٩).
(٢) المقاصد النحوية (١/٤٧٦).
(٣) شرح ألفية ابن مالك له (١/١٠٤).
(٤) ينظر: التصريح (٢/٢٧٨).

مـــا بَرِئـــت مـــن ريبـــةٍ وذَمّ   في حربنـــا إلا بنـــاتُ العَـــمّ»[١]

ويلاحظ أن قسطا لا بأس به من هذه الأبيات التي برأ ابن مالك من صناعتها منسوب إنشادها للكوفيين. وهذا ينبئ عن احتمالٍ قوي، وهو أن من أسباب انفراد ابن مالك بأبيات ليست عند غيره نقلَه عن الكوفيين. ويشهد لذلك أن ابن مالك حفي في كتبه بتتبع مذاهب الكوفيين، والاطلاع على مؤلفاتهم، والأخذ بآرائهم[٢]. والكوفيون - كما هو معلوم - يتفردون بنقل البيت والبيتين، ويستندون عليها في إثبات الأحكام. وما وصل إلينا من مؤلفاتهم قليل جدًا.

وفي ختام هذا الدليل أشير إلى أمرٍ قد لبس فيه الباحث على القارئ، وهو أن مما مثّل به لانفراد ابن مالك بشواهد هو صانعها مسألة تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا. حيث ذكر أن النحويين " غير مختلفين في أنه لم يرد بيت صريح غير هذا البيت "[٣]:

أتهجـرُ ليلـى للفـراق حبيبـها   وما كان نفسا بـالفراق تطيـبُ

ثمّ أورد نصين تأكيدا لكلامه هذا. الأول قول ابن السيد: «إنه لم يسمع إلا في هذا البيت»، والثاني قول ابن عصفور: «لم يجئ إلا بيت واحد من الشعر». وقال متسائلاً: «فمن أين لابن مالك بعد هذا كله بالبيتين اللذين ساقهما في هذه المسألة. وهما قوله:

(١) أوضح المسالك (١/٢٠٧).
(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٣/٤٥٨).
(٣) تدليس ابن مالك (٢٧).

ضيعتُ حزميَ في إبعاديَ الأملا وما ارعويتُ وشيبا رأسيَ اشتعلا

وقوله:

أنفسا تطيبُ بنيل المنى وداعي المنون يُنادي جهارًا

وإذن فلا جرم أنّ ابن مالك هو واضعها»(١).

وهذا من الباحث تعجلّ، وعدم تحرٍّ، وإغفال لنصوص معارضة لما ذكره. إذ الواقع أن ابن مالك(٢) قد استشهد على هذه المسألة بأربعة أبيات غير البيت الذي ذكره النحويون قبله. وقد نسب البيت الأول منها للشاعر الجاهلي ربيعة بن مقروم الضبي، وهو:

رددتُ بمثل السيدِ نهدٍ مُقلَّصٍ كميشٍ إذا عِطفاه ماءً تَحلَّبا

فلِمَ أبصر الباحث بيتينِ، وأغمض عن بيتين؟! أليس هذا تعجلاً منه أو إغفالاً.

ثمّ إنّ أبا حيان قد ردّ على ابن السيد وابن عصفور في قولهما السابق بعدم الاطلاع على كلام العرب، وبالتقليد لسيبويه، مع أن سيبويه لم ينقل المنع في هذه المسألة عن العرب، وإنما قال ذلك بالرأي.

وأقرّ - أعني: أبا حيان - بما ذكره ابن مالك من الشواهد الشعرية، وزاد عليها شاهدا نسبه لبعض الطائيين، وهو:

إذا المرء عينا قرّ بالأهل مثريًا ولم يُعنَ بالإحسان كان مذمّمًا

(١) ينظر: المصدر السابق (٢٧-٢٨).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩).

يقول أبو حيان: «وهذا من ابن السيد وابن عصفور، ومَن قال بقولهما عدم اطلاع على كلام العرب، وتقليد لـ (س). قال (س): «وهو - يعني الفعل - ... لا يُقدَّم فيه المفعول، فيقال: ماء امتلأتُ، كما لا يُقدَّم في الصفات المشبهة». ثم نقل نصًا لابن الضائع أعقبه بقوله: «وهذا غير متجه؛ لأن كلام (س) لم يُنقل فيه المنع عن العرب، إنما هذا من رأيه. ولو اطلع على ما قالته العرب في ذلك من التقديم لاتّبعه، لكنه هو لم يطلع على ذلك، وقد جاء منه جملة في كلام العرب تبنى القواعد الكلية على مثلها. ولم يُنقل نصا عن أحد من العرب أنها تمنع ذلك، فوجب القول بالجواز، والحق أحق أن يتبع»[(١)].

والعجيب أن كتاب أبي حيان الذي ورد فيه هذا النص من مصادر الباحث التي اعتمد عليها، بل أحال عليه في نقله قول ابن السيد السابق في الصفحة نفسها. ولا أدري لِمَ تجاهل نص أبي حيان، ولِمَ لم يحرر هذا المسألة، ويزيل تباين نصوص العلماء فيها، ولِمَ أبرز ابن مالك في صورة النازح عن النحويين، والمتهم المدان ؟!

الدليل الثاني : دليل النسبة

ويريد به أن الأبيات التي قاربت السبعمائة «ساقها ابن مالك في كتبه كلها مجهولة القائل إلا ثلاثة وأربعين بيتًا منها نسبها إلى الطائي»[(٢)]. وقد قسم الباحث هذا الدليل قسمين:

(١) التذييل والتكميل (٩/٢٦٤- ٢٦٥).

(٢) تدليس ابن مالك، ص (٢٩).

القسم الأول: جهالة القائل في أكثر الأبيات، يقول: «ولو كانت هذه الأبيات من الشعر الصحيح القائم لكان المجهول منها ضئيلاً في جنب المنسوب»(١)، و«لولا أن ابن مالك هو واضع هذه الأبيات لنسبها أو نسب أكثرها، أو ذكر أسماء رواتها من العلماء»(٢).

القسم الثاني: نسبة بعضها إلى الطائي مريدًا بذلك نفسه، يقول: «دليل آخر واضح البرهان، ناصع الدلالة، وهو أن جميع المنسوب من الأبيات المتهم بوضعها إنما هو منسوب إلى الطائي أو إلى رجل من طيء، وليس فيها بيت واحد منسوب إلى شاعر باسمه، أو قبيلة أخرى غير طيء كتميم وهذيل وأسد وبكر وغيرهم، فأين ذهب شعرهم ؟، ولم لا يكون حظهم من هذه الأبيات كحظ طيء؟ ليس لهذا تفسير إلا أن ابن مالك هو واضعها، فلذلك تركها أغفالاً غير منسوبة، ونسب بعضها إلى الطائي يريد بذلك نفسه؛ لأنه طائي النسب كما هو معلوم»(٣).

أقول: هذا الكلام بقسميه من لزوم ما لا يلزم.

فبالنسبة للقسم الأول فإن جهالة القائل لا اعتبار لها في رد الشاهد النحوي إذا كان الراوي له ثقة عند المحققين من المتقدمين. وهو المتقرر عند المتأخرين، يقول البغدادي في سياق حديثه عن الأبيات المجهولة القائل في (كتاب سيبويه): «ولا يضر الجهل بمعرفة قائلها فإن الثقة إذا استشهد بالبيت المجهول القائل قبل منه»(٤).

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٢).
(٢) المصدر نفسه (ص ٣٢).
(٣) تدليس ابن مالك (ص ٣٣).
(٤) شرح أبيات التحفة الوردية (١/١٢٢-١٢٣).

ويقول الطيب الفاسي: «الواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به، وطرو الجهالة بعد ذلك لقصور الهمم لا يضرّ في ثبوت ما ثبت به حال معرفته»[١].

وابن مالك - كما تقدم في شهادات العلماء له - ثقة عدل حجة في ذلك، فلا ينبغي الشك في إيراده أبياتًا غير منسوبة في كتبه، حتى وإن كان زمنه خارجًا عن الزمن المعتبر في الأخذ باللغة. فما ينطبق على الرواة المعتبرين ينطبق عليه وعلى أمثاله.

وأيضًا هو نفسه قد ارتضى ما ارتضاه المحققون في هذه المسألة التي نحن بصدد الحديث عنها. فلا تجده يرد بيتًا مجهول القائل إذا كان راويه ثقة، ولذلك قال: «فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهدٍ لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله. وإنما يحمل القدح في البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين، وتقول المتقولين»[٢].

وفي الوقت نفسه هو حريص على اشتراط الثقة في الراوي، والأخذ بقول من تحقق فيه ذلك. ولذا قال شارحًا لقوله:

وشَذّ حذفُ (أنْ) ونصبٌ في سوى   ما مرّ فاقبل مِنهُ ما عَدلٌ روى

«وأما بقاء النصب بعد حذف أنْ في غير ذلك فضعيف قليل، ولا يقبل منه إلا ما نقله عدل، ولا يقاس عليه. وممّا نقل فقبل قول بعض العرب: خذ اللص قبل يأخذك، وقول الشاعر أنشده سيبويه:

(١) فيض نشر الانشراح (١/٦٢٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٣٩). وينظر: شرح التسهيل (٣/٨١).

فلـــم أرَ مِثلَهـــا خُباســـةَ واحـــدٍ   ونَهنَهتُ نفسي بعد ما كدتُ أفعلَه»[١]

وقال: «ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره. بل الزيادة من الثقة مقبولة»[٢].

فأيهما الأفضل: أن نحمل كلام ابن مالك هذا على غير ظاهره، فننزع من ابن مالك الثقة فيما يورده من أبيات مجهولة النسبة؛ لنصيّر أفعاله مناقضة لأقواله. أم نحمله على الظاهر، فنُثبت لابن مالك الثقة في النقل؛ لتصبح أفعاله موافقة لأقواله.

باعتقادي أنه لو كانت أفعال ابن مالك مناقضة لأقواله بهذه الصورة التي رأيناها في نصوصه السابقة لكان نسيًا منسيًا، فلا ذكر له، ولا بركة في علمه.

وثمة أمر آخر في رد هذا القسم، وهو أن ابن مالك كثيرًا ما يصرح بتتبعه واستقرائه للمسموع من كلام العرب، وما غفل عنه النحويون، فما ثبت لديه سماعه لا يتوانى في إيراده، والأخذ به، وما لم يثبت لديه سماعه، لا يستنكف من ردّه، حتى وإن كان سائغًا عنده من جهة القياس.

ومن ذلك قوله: «وأجاز الكوفيون أن يقال: يا رقاشيه، ويا عبد الملكيه، ويا غلام زيدنيه وزيدناه، وأن يقال: يا عمر استغناء بالفتحة عن الألف، وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت، فكان الأخذ به ضعيفًا»[٣].

(١) شرح الكافية الشافية (١٥٥٩/٣).
(٢) شرح التسهيل (٤٦/٣).
(٣) ينظر: شرح التسهيل (٤١٨/٣).

وقوله: «ولو قيل حمون في حم لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع»[1].

وقوله - أيضًا -: «وزعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح؛ لعدم شاهد على ذلك بالتتبع والاستقراء»[2].

وقوله كذلك: «وقد ظفرت بشاهد له غريب، وهو قول الراجز:

بِبُهمَةٍ مُنيتَ شَهمٍ قَلبُ مُنَجَّذٍ لا ذي كَهام يَنبو»[3]

وقوله كذلك: «وقد ظفرت بشاهد له، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

فذاكَ حيٌّ خَولان جَميعُهم وهَمدان

وكُلُّ آلِ قَحطان والأكرمُون عَدنان»[4]

فهل يقبل بعد هذا كله أن يقال فيما أورده ابن مالك من أبيات لم نستطع الوقوف على أسماء قائليها، أو كتب وردت فيها: إن ابن مالك صانع لها. وعلى افتراض أنه صانعها كيف فات النحويون المتأخرون عنه تلاعبه بمثل الأقوال السابقة ؟

(1) شرح التسهيل (1/98) وفيه: «لو قيل حم وحمون لم يمتنع»، والصواب ما أثبته نقلاً عن: تمهيد القواعد، (1/391).
(2) المصدر نفسه (1/346).
(3) شرح الكافية الشافية (2/1070) والغريب أن الباحث عدّ هذا الشاهد من صنع ابن مالك ينظر: (ص 162).
(4) المصدر السابق (3/1171).

وإني لأعجب من الباحث استخراجه لأبيات لم ينسبها ابـن مالـك في كتبـه ثم يقول عنها: «ولو كانـت هـذه الأبيـات مـن الشـعر الصـحيح القـائم لكـان المجهول ضئيلا في جنب المنسوب».

أيريد أن يلزم ابن مالك بنسبة كل بيـت أورده في كتبـه، ليكـون صـادقًا في نقله، وليكون كل بيت أورده في كتبـه مـن الشـعر الصـحيح ؟!، أم يريـد أن يقنعنا بأن الشعر الصحيح هو المنسوب، والشعر المصنوع هو المجهول ؟!

لو كان منصفًا لاستعاض عن قوله هذا بذكر عدد الشواهد التي أوردها ابـن مالك في كل كتاب من كتبه، ووازن بين ما هو منسوب منـها، ومـا هـو غـير منسوب ،وبين بالنسبة الموزونة: هل المجهـول منـها كـان ضـئيلاً في جنـب المنسوب، أم العكس؟[١].

أما بالنسبة **للقسم الثاني** الذي ذكره الباحث في هذا الدليل: وهو نسـبة ابـن مالك ثلاثة وأربعين بيتًا إلى الطائي يريد به نفسه فأحسب أنه - والعيـاذ بـالله - من سوء الظن، والتقول عليه بالشك والتخمين، بـل - كمـا قـال الشـاطبي - «تخرص على الغيب»[٢].

وما تعلل به من أن ابن مالك طائي النسب لهو من أوهن التعاليـل، ويكفـي في نقضه إيجاد نسبة بيت واحد من تلك الأبيات الثلاثة والأربعين.

---

(١) سبق وأن أحصى خالد شعبان الشـواهد في كتـب ابـن مالـك، وذكـر أن الكـثير هـو المنسوب، يقول: «وبلغت شواهده الشعرية في شرح التسـهيل (٢٤٥١) شـاهدًا وفي شرح الكافية الشافية (١١٧٣) شاهدًا وفي شرح عمدة الحافظ حوالي (٥١٤) شاهدًا، وفي شواهد التوضيح والتصحيح (٢٢٠) شاهدًا وهذا الكم الكبير من الأبيات كثيرًا ما ينسب فيه الشاهد إلى قائله». أصول النحو عند ابن مالك (١١٦).

(٢) المقاصد الشافية (٥١٩/٣).

وقد تقدم في ردنا على الدليل الأول أن الأبيات ذات الأرقام (٤٨، ٦١، ٦٦، ١٦٣، ٣٤٣) هي من هذه الأبيات الثلاثة والأربعين المنسوبة للطائيين، ومع هذا فقد جاءت نصوص النحويين على براءة ابن مالك من صنعها.

فالبيت ذو الرقم (٤٨) لشاعر جاهلي، وقيل لكحلبة اليربوعي، والبيت ذو الرقم (٦١) استشهد به الأخفش وأنشده أبو علي الفارسي، والبيت ذو الرقم (٦٦) أنشده الأخفش، والبيت ذو الرقم (١٦٣) أنشده ابن الأنباري عن الأصمعي، والبيت ذو الرقم (٣٤٣) أنشده الفراء.

فهذه خمسة أبيات - لا بيت واحد - ناقضة كل النقض تعليل الباحث، ويزيدها نقضًا أربعة أمور:

الأول: أن ابن مالك عرّف بنفسه في كتبه المنظومة بابن مالك أو المالكي، ولم يعرف نفسه بابن طيء أو الطائي، ففي (الألفية) قال(١): «قال محمد هو ابن مالك»، وفي (الكافية الشافية) قال(٢): «قال ابن مالك محمد»، وفي (منظومته الدّالية في القراءات) قال(٣):

وسميتها بالمالكية قاصدًا إنالة أسلافي دعاء مجددًا

فلو كان نسبه الطائي أحب إليه لآثر ذكره في هذه المنظومات، أو على الأقل زاوج بينه وبين نسبه المالكي. وأيضا هذه النسبة - أعني ابن مالك أو المالكي - هي المتعارف عليها عند النحويين ، بل لم أجد - فيما

---

(١) (ص ١).

(٢) (١/١٥٥).

(٣) القصيدة المالكية في القراءات السبع (ق ٣).

وقفت عليه من كتب النحويين بعد ابن مالك - من يقول : قال الطائي ، يريد به ابن مالك ، وإنّما يقول : قال ابن مالك، أو المالكي، أو الناظم.

الثاني: أن هذه النسبة (الطائي) محصورة في الأبيات المنظومة على غير بحر الرجز، إذ لم يأتِ من الأبيات الثلاثة والأربعين بيت واحد منظومًا على بحر الرجز. وشاعرية ابن مالك عرفت في منظوماته العلمية من خلال بحر الرجز. وهذه أمارة واضحة على أن ابن مالك لم يكن قاصدا بنسبة (الطائي) نفسه. ولو كان قاصدًا بها نفسه لجاءت هذه النسبة في الأبيات المنظومة على بحر الرجز، والمتهم فيها بالصناعة.

الثالث: أن ابن مالك استشهد في كتبه بأبيات للطائيين، مصرّحًا حينًا بأسمائهم، كقوله: «ومثله قول الأسد الطائي»[١]، و«كقول حاتم الطائي»[٢]، وأحيانا لا يصرِّح بأسمائهم، فقد استشهد للحريث بن عتاب الطائي[٣]، وبعض بني بولان من طيء[٤]، وجابر بن رآلان الطائي[٥]، وعمرو بن ملقط الطائي[٦].

وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمنع ابن مالك، وهو الحافظ المطلع على دواوين غريبة أن يكون على علمٍ بأن هذه الأبيات الثلاثة والأربعين للطائيين، لكنه لم يصرّح بأسمائهم، وإنما اكتفى بقوله: «بعض الطائيين»

(١) شرح التسهيل (٣/٢٣٢).
(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٦٢٧).
(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣/٢٣٩).
(٤) المصدر السابق (٢/٣٨٨).
(٥) المصدر نفسه (١/٣٧١) و(٢/٢٢١).
(٦) ينظر: المصدر السابق (٣/١٥٣).

أو (الطائي). خاصة أن لفعله هذا نظائر لشعراء من غير طيء. فقد قال: «قول رجل من العرب»[١]، «وقول بعض الأنصار»[٢]، و«قول امرأة من العرب»[٣]، «وقول رجل من سعد مناة»[٤].

الرابع: إن هذه النسبة - أعني: الطائي - قد جاءت عند أبي حيان، فقد قال في عرضه لشواهد على تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفًا: «وقال بعض طيء:

إذا المرء عينا قرّ بالأهل مثريا   ولم يُعنَ بالإحسان كان مذمّما»[٥]

وهذا البيت الذي أورده لم أجده في كتب من قبله، بما في ذلك كتب ابن مالك. وقد جاء عند البغدادي منسوبا لحسان بن ثابت[٦]. أفليس هذا دليلا على أن ابن مالك لم يكن قاصدًا في نسبته الأبيات الثلاثة والأربعين السابقة نفسه؛ لأنه من المستبعد جدا أن يأتي الباحث أو غيره بسلسلة من الاحتمالات، فيقول: إن هذ البيت قد صنعه أبو حيان، أو صنعه ابن مالك، وإنه قد قصد بالطائي نفسه، على اعتبار أنه طائي النسب، وإن أبا حيَّان قد أخذ البيت من أحد كتب ابن مالك التي لم تصل إلينا دون أن يعزو ذلك إليه، وإن البغدادي واهم في نسبته البيت لحسان.

---

(١) شرح التسهيل (١/١٦٠).
(٢) المصدر السابق (١/١٧٧، ٢١١) و(٣/٢٤، ٢٨).
(٣) المصدر السابق (٣/٣٣٥).
(٤) المصدر نفسه (٣/١٨٧).
(٥) التذييل والتكميل (٩/٢٦٥).
(٦) ينظر: شرح أبيات المغني (٧/٢٥).

الدليل الثالث : دليل اللفظ

وضَّحه الباحثُ بقوله: «لكلّ إنسان ألفاظ يصطفيها لنفسه، ويؤثرها على غيرها، ولا يزال مولعًا بتكرارها في كلامه، وإقحامها في فحوى خطابه، وهي ألفاظ تصدر عن طبيعة فكره، ومنتهى ثقافته ... وقد رأينا في أبيات ابن مالك دلائل متواردة، وبرهانات واضحة على أنها لرجل واحد، ثم هو رجل إسلامي متأخر العصر»(١).

ثمّ ذكر لهذا الدليل أربع صور: الألفاظ المولدة، وتكرار الألفاظ، وقلّة بعض الظواهر المعروفة في الشعر الصحيح، واجتماع ما لا يجتمع في الغالب إلا صناعة.

أقول : غفل الباحث أو تغافل عن أمر مرتبط بهذا الدليل، وهو: أن من منهج ابن مالك في كتبه التوسع في الاستشهاد بالشعر، فكما يحتج بشعر المجمع على الاحتجاج بأشعارهم؛ يُحتجّ بشعر غيرهم ممن يُعتبرون من الشعراء المولدين. وهذا أمر قد تنبه إليه خالد شعبان في كتابه (أصول النحو عند ابن مالك)، حيث قال: «وقد احتج ابن مالك بالشعراء المجمع على الاحتجاج بشعرهم ... كما أن ابن مالك اعتمد على شعراء ضعفهم النحاة الأوائل، وعدَّوهم من المولدين، ومن هؤلاء: بشار بن برد، وأبان بن عبد الحميد، والسيد الحميري، وأبو العطاء السندي، وأبو العتاهية والكميت والطرماح ... واستشهد ابن مالك بشعراء خرجوا عن النطاق الزماني، منهم: أبو عبدالرحمن محمد بن عبد الله العتبي (ت ٢٢٨) .. واستشهد بشعر المتنبي (ت ٣٤٥هـ) ... وكما استشهد ابن

(١) تدليس ابن مالك (٣٥).

مالك بشعراء خرجوا عن دائرة الفصاحة وجدناه يستدلّ بلغات قبائل خرجت عن هذه الدائرة منها لخم وقضاعة»[(١)].

وبناء عليه؛ فإنه ليس بغريب أن يجد الباحث ألفاظًا في الأبيات التي أوردها ابن مالك في كتبه تدل على إسلامية قائلها.

ويضاف إلى هذا أن الباحث عدّ في هذا الدليل الألفاظ المركبة التي تكررت بأعيانها في أبيات ابن مالك «من أصرح الأدلة وأصدقها على أن قائل هذه الأبيات رجل واحد»[(٢)]، إذ «لوكان قائلها جماعة من الناس لكان من المستبعد، ومن نوادر الاتفاقات أن تتكرر أكثر من مرة في نحو سبعمائة بيت فقط»[(٣)].

وقد مثل لذلك بأمثلة، قال في أحدها: «ومنه قوله:

يا ليت شعريَ هل يُقضى انقضاءُ نوى فيجمعَ اللهُ بين الروحِ والجسدِ

وقوله:

أرجو وأخشى وأدعو اللهَ مُبتغيا عفوا وعافيةً في الروحِ والجسدِ

ونحو من ذلك قوله:

هل تعرفون لُباناتي فأرجو أن تُقضى، فيرتدّ بعضُ الروحِ في الجسدِ

وقوله:

لولا رجاءُ لقاء الظاعنين لما أبقت نواهُم لنا روحا ولا جسدا

(١) (ص ١١٦- ١١٨).

(٢) تدليس ابن مالك (٣٩).

(٣) المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

فكرّر كلمتي (الروح والجسد) بالترتيب نفسه»[١].

وهذا الذي قاله الباحث من تكرار كلمتي (الروح والجسد) قد ورد عند أكثر من شاعر بالترتيب نفسه؛ لأن هاتين اللفظتين من الألفاظ المتلازمة، فقد قال أبو تمام[٢]:

لو صَحَّحَ الدمعُ لي أو ناصَحَ الكَمَدُ   لقلّما صَحِباني الروحُ والجسدُ

وقال ابن الرومي:

هل يخلف الحرّ وعدا خلفه خطر   يخاف منه هلاك الرُّوح والجسد

وقال بشار:

شريك رُوحك يأوي منك في حسد   مادام يرزق منه الروح والجسد

فهل يقال على هذا: إن تكرار هاتين الكلمتين من أصدق الدلالات على أن الأبيات لرجل واحد هو ابن مالك ؟ أم يقال: إن تكرار هاتين اللفظتين في أربعة أبيات ما هو إلا مجرد احتمال؛ لأن يكون قائلها واحدًا، أو أكثر من قائل.

وعلى افتراض هذا الاحتمال فإن هذا الدليل ساقط؛ لما تأصَّل عند النحويين من أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

الدَّليل الرَّابع : دليل المعنى

وعنى به أن معاني أبيات ابن مالك فيها دلائل على صناعته لها. وقد ذكر من تلك الدلائل الصور الخمس الآتية:

---

(١) ص (٤٠).

(٢) ينظر: ديوانه (١٤٨٨/١).

١- «شيوع المعاني الدينية شيوعًا لا نعرفه في الشعر الجاهلي، ولا الإسلامي أيضًا»[(١)]، و«إنك تجد مع كثرتها وتفشيها، ولهجه بها معاني لا يطرقها إلا إسلامي متأخر واع للقرآن بصير بأحكامه، وشرائعه، كما أنها تدل على أن العلم أغلب عليه من الشعر»[(٢)].

٢- انحصار الأبيات «في معان محددة، فهو لا يفتأ على قلة أغراضه التي يتناولها يعيد المعنى نفسه مرارًا، ويطيف به، ولا يملّ من ترداده. ومن ذلك الفخر بالنجدة، والقوة والشجاعة وإغاثة المولى، ووصف الخليل الحق»[(٣)].

٣- «رداءة بعض المعاني وغثاثتها وذلك أنك تجد من هذه الأبيات أبياتًا لا روح فيها، ولا معنى تحتها، باردة غثة وساقطة مستهجنة، وهذا بلا شك دليل من أدلة وضعها وافتعالها، لأن كثرتها توحي بأن قائلها ليس من همّه توليد المعاني واختراعها، وإنما همه أن يكون في البيت حكم نحوي يجعله قابلاً لأن يستشهد به، والمعاني ليست عنده إلا وسيلة إلى هذا الغرض»[(٤)].

٤- تساوق المعاني «وذلك أن يذكر البيت ثم يأتي عقبه ببيت آخر بمعناه نفسه، ومن أمثلته قوله:

ما المرءُ أَخوكَ إن لم تُلفِهِ وَزرًا   عند الكَريهةِ مِعوانًا على النوَبِ

(١) (ص ٦٠).

(٢) الصفحة نفسها.

(٣) (ص ٦٤).

(٤) (ص ٦٦-٦٧).

وقال بعده في الصفحة نفسها:

أخـــاك الـــذي إن تدعُـــهُ لِملمّـــةٍ   يُجِبكَ لما تبغي، ويكفيك مَن يبغي
وإن تَجفُــه يومًــا، فلــيس مُكافئًــا   فَيَطمعَ ذو التزويرِ والوشي أن يُصغي

ومعناهما واحد. وهو أن أخا الصدق هو المنجد عند الشدائد»[(١)].

٥- استقلال الأبيات بالمعاني، و«ذلك أنّا نرى كل بيت من أبيات ابن مالك مستقلاً بمعناه، قائمًا بنفسه، لا يحتاج فهمه إلى بيت قبله غير مذكور»[(٢)].

أقول: هذا الدَّليل منقوض بما نقض به الدَّليل السَّابق، وهو أن من منهج ابن مالك في كتبه التوسع في الاستشهاد بالشعر، فقد استشهد بشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولدين، فلا غرابة أن نجد في بعض شواهده الشعرية معاني دينية. وأيضا لو سلّمنا بما رآه الباحث من اتخاذ اللفظ والمعنى معيارين لصحة الشواهد الشعرية أو عدم صحتها لأسقطنا الكثير من شواهد النحويين الشعرية .

أمَّا قوله في الصُّورة الأولى «شيوع المعاني الدينية شيوعًا لا نعرفه في الشعر الجاهلي ولا الإسلامي»، فإنه من الطبيعي ألَّا تشيع المعاني الدينية في الشعر الجاهلي. ومن الطبيعي أيضًا أن الباحث لما استصفى من شواهد ابن مالك الشعرية الكثيرة أبياتًا غير منسوبة، وليس بها سمات الشعر الجاهلي فإنه واجد لا محالة في تلك الأبيات المستصفاة كثرة من

(١) (ص ٦٩-٧٠).
(٢) (ص ٧٣).

المعاني الدينية، وقلة من المعاني غير الدينية، فالكثرة ناشئة من استبعاد الشعر الجاهلي. والقلة ناشئة من الأبيات غير المنسوبة.

وقوله في الصورة نفسها «إنها تدل على أن العلم أغلب عليه من الشعر» غير مقبول؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لوجدنا في مقابل ذلك وفرة من الألفاظ الاصطلاحية في علمي النحو والتصريف على النحو الذي وجدناه في نظمي ابن مالك (الألفية، والكافية الشافية)، كالقلة والكثرة والندرة والقياس والإجماع وما إلى ذلك.

بل لو كان ذلك صحيحًا لو جدنا على الأقل شيئًا من تلك الألفاظ، أما أن يطلع القارئ على تلك الأبيات التي قطع الباحث بصناعة ابن مالك لها، ولا يجد إلا ألفاظًا غير تلك الألفاظ الاصطلاحية لهو الدليل على براءة ابن مالك من صناعتها.

وهذا الكلام الذي ذكرته هنا صالح للرد على الباحث في الصورة الثانية «انحصار الأبيات في معان محددة».

أما قوله في الصورة الثالثة «إنك تجد من هذه الأبيات أبياتًا لا روح فيها، ولا معنى تحتها، باردة غثه، وساقطة مستهجنة»، فإنه قد يقال: إن هذا استدلال على براءة ابن مالك من صناعة تلك الأبيات، لا استدلال على صناعته لها.

فالذي استطاع أن يأتي بالقواعد النحوية والتصريفية بأوجز لفظ في نظميه (الكافية الشافية، والألفية)، بل يجعل تحت كل لفظ فيهما معنى أو معاني فإنه من غير المستساغ أن يأتي بأبيات لا معاني تحتها. ثم إنه لو كان همّ ابنِ مالك على قول الباحث «أن يكون في البيت حكم نحوي يجعله قابلاً لأن يستشهد به والمعاني ليست عنده إلا وسيلة إلى هذا

الغرض» لما وجدناه في أحد عشر موضعًا - كما سيأتي في المبحث التالي - يسوق بيتين أو أكثر ويكون الشاهد في أحدها، إذ لو كان همه الحكم النحوي دون نظر للمعنى لاستغنى في كل موطن من تلك المواطن عن الأبيات التي لا شاهد فيها.

أمّا قوله في الصورة الرابعة «تساوق المعاني» فلا تعدو كونها ضربًا من أضرب الاحتمالات التي يسقط بوجودها الدليل، بدليل أن ابن مالك[(١)] أورد ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

أخاك أخاك إنّ مَن لا أخًا لَهُ ... كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سلاحِ

ثم نقل بعده نصًا للفراء أنشد فيه قول الشاعر:

إنّ قومًا مِنهُم عُميرٌ وأشبا ... هُ عُميرٍ ومنهُمُ السفاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا ... لَ أخو النجدةِ: السلاحُ السلاحُ

وبين البيتين المنشدين المتواليين توافق في المعنى، كما هو ظاهر لا خفاء فيه.

فهل يُقبل من الباحث أن يستدل بهذا على أن قائل البيتين ابن مالك؟، ولِمَ لا يؤخذ بحسن الظن فيقال في كل نماذج هذه الصورة التي أوردها الباحث: إن ابن مالك ناقل لهذه الأبيات، وإن لم يصرح بأسماء قائليها أو عمن أنشدها حملاً للشاهد - كما في البيتين السابقين - على الغائب.

أما قوله في الصورة الأخيرة «إنا نرى كل بيت من أبيات ابن مالك مستقلاً بمعناه قائمًا بنفسه» فليس بصحيح. فعلى سبيل المثال قطع الباحث بصناعة ابن مالك للبيت[(٢)]:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٣٨١).

(٢) البيت رقم (٥١٢).

بِكُـم الأكـابرُ والأصـاغرُ فخرُنـا أبـدًا بـذاكَ نَـزالُ مُعتَرفينـا

مع أن ارتباط هذا البيت ببيت قبله في المعنى واضح من خلال عودة الضمير (كم)، وبدليل أن ابن مالك لما استشعر خفاء اسم الممدوح بهذا البيت على القارئ بادر بذكره، فقال قبل إيراد البيت: «ومثله قول رجل من طيء يخاطب عليًّا وسائر بني هاشم»[١].

وقطع الباحث أيضًا بصناعة ابن مالك للبيت[٢]:

فأخذتُ أسألُ والرُّسوم تجيبني وفي الاعتبار إجابةٌ وسؤالُ

مع أن حرف العطف الفاء، والفعل الدّال على الشّروع (أخذت) يدلان على أن البيت متعلق ببيت قبله، وليس قائمًا بنفسه.

وبانتهاء الرَّدِّ على هذا الدَّليل تكون جميع أدلة الباحث غير قاطعة على زعمه: أنَّ ابن مالك صانع لنحو سبعمائة بيت. وبالتَّالي تصبح شهادات العلماء لابن مالك السَّابقة الذكر أكثر تحققًا. ويظل الاحتمال بصدق ابن مالك في إيراد الأبيات التي تفرَّد بذكرها، وصحَّة نقله لها أحقّ من الاحتمال بخلاف ذلك.

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/٥٨٨).
(٢) البيت رقم (٢٧٦).

براءة ابن مالك من صناعة الأبيات

فبالإضافة لكلّ ما ذكر من أمور تُبرِّئ ابن مالك من تهمة صناعة الأبيات فإنَّ هناك أمورًا تقويها، وهي:

أوَّلاً: أنَّ هناك مسائل ارتضاها ابن مالك من جهة القياس، لكنه لم يَبْنِ عليها حُكمًا؛ لعدم ثبوتها من جهة السَّماع، فمن ذلك قوله: «ولو قيل: حمون في حم، لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سُمع»[١].

وقوله: «وأجاز الكوفيون أن يقال: يا رقاشيه، ويا عبد الملكيه، ويا غلام زيدنيه وزيدناه، وأن يقال: يا عمرَ استغناء عن الألف. وما رووه حسن لو عضده سماع، لكن السَّماع فيه لم يثبت، فكان الأخذ به ضعيفًا»[٢].

وقوله: «ولو قيل فيه: غضن، قياسًا على قرن، لجاز وإن لم أره منقولاً»[٣].

فلو كان ابن مالك صانعًا لهذه الأبيات على ما قطع به الباحث دون أن يمنعه ضميره من ذلك لصنع لهذه المسائل أبياتًا، أفليس القادر على صناعة الكثير من الأبيات قادر على صناعة القليل في مثل هذا ؟!

ثانيًا: لو كان ابن مالك صانعًا لهذه الأبيات على ما قطع به الباحث:

- لكان من عشاق العرب المعدودين؛ نظرًا لما تكتنز به هذه الأبيات من ألفاظ الجوى والهوى والحب والغرام وما إلى ذلك، بل هو فائق

(١) شرح التسهيل (١/٩٨)، وفيه: «لو قيل: حم وحمون، لم يمتنع». والصواب ما أثبته نقلا عن (تمهيد القواعد ١/٣٩١).
(٢) المصدر السابق (٣/٤١٨).
(٣) المصدر نفسه (٣/٤١٨)، وينظر: شرح الكافية الشافية (٤/٢١٧١).

عليهم بتعدد محبوباته، فقد تعلق قلبه هوى وغرامًا بإحدى عشرة امرأة، هن: سلمى[١]، وهند[٢]، وأم خويلد[٣]، وأم سعد[٤]، وسعاد[٥]، وغُنْم[٦] وجمل[٧]، وميّة[٨]، ونعمى[٩]، وأمامة[١٠]، وأسماء[١١].

- ولكان مناقضًا لنفسه في بعض معاني هذه الأبيات، فمرة يرى ذنب الحب مغتفرًا لدى المحب، فيقول[١٢]:

إنّ المحِبَّ علمتُ مُصطبرُ ولَديهِ ذَنبُ الحُبِّ مُغتفرُ

ويرى أن ألذّ عتاب للحبيب يوم لقائه، يقول[١٣]:

عاتبتني، وما ألذَّ لدى الصَّـ ـب عتابَ الحبيبِ يومَ التلاقي

(١) ينظر الأبيات رقم (١٩٨، ٢١٩، ٢٦٢، ٢٧٨، ٣٠٠، ٣١٤، ٣٩٣، ٤٢٣، ٤٤٠، ٤٨١، ٥٢٠، ٥٣٣).

(٢) ينظر الأبيات رقم (٦، ٣١، ٤٨، ٤٥٧).

(٣) ينظر البيت رقم (٢٣).

(٤) ينظر البيت رقم (١٤٧).

(٥) ينظر الأبيات رقم (٧٤، ١١٦، ١١٨، ٥٠٥، ٥١٣، ٥١٨).

(٦) ينظر البيت رقم (٢٥٢).

(٧) ينظر البيت رقم (٢٨٤).

(٨) ينظر البيت رقم (٣٥٦).

(٩) ينظر البيت رقم (٤٤٧).

(١٠) ينظر البيت رقم (٤٦٧).

(١١) ينظر البيت رقم (٥٥٧).

(١٢) ينظر البيت رقم (١٨٥).

(١٣) ينظر البيت رقم (٢٥٧).

ثم ما يلبث أن يتحول واعظًا فيقول(١):

إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هوى   وعقلُ عاصي الهوى يَزدادُ تنويرًا

ويقول(٢):

ألا إنّ ظُلْـمَ نفسِـه المـرءُ بـيّنٌ   إذا لم يَصُنْها عن هوى يَغلِبُ العَقلا

فما ينبغي أن نجعل بالظن والتخمين قلبين متباينين في جوف ابن مالك: قلب علم وتدين، وقلب هوى وغرام، خاصة أننا لم نجد شيئًا من هذا الهوى في منظومات ابن مالك التي بين أيدينا.

ثالثًا: أن ابن مالك ساق في أحد عشر موضعًا(٣) بيتين أو أكثر من الأبيات التي قطع الباحث بصناعة ابن مالك لها، مع أن موطن الشاهد في بيت واحد منها. فمن ذلك قوله« ومن التزم النقص في الإفراد التزمه في التثنية، وعلى ذلك قيل: أبان، وأخان، ومنه قول رجل من طيء:

إذا كُنتَ تَهوى الحمدَ والمجدَ مُولَعًا   بأفعالِ ذي غـيٍّ فلسـتَ براشـدِ

ولسـتَ وإن أعيـا أباك مَجادةً   إذا لم تَـرُمْ مـا أسـلفاه بماجـدِ»(٤)

فموطن الشَّاهد على كلام ابن مالك هو (أباك) في البيت الثاني، على اعتبار أنه لما التزم الشَّاعر نقص الواو من (أبو) حال الإفراد مع الإضافة

(١) ينظر: البيت رقم (٢١١).

(٢) ينظر: البيت رقم (٣٢٤).

(٣) ينظر الأبيات (٢٩-٣٠)، (١٠٤-١٠٧)، (٢١٩-٢٢٠)، (٢٣٠-٢٣١)، (٢٤٦-٢٤٧)، (٢٨٩-٢٩٠)، (٣٠٧-٣٠٨)، (٣٢٠-٣٢١)، (٣٩٣-٣٩٤)، (٥٤٠-٥٤٣).

(٤) شرح التسهيل (١/١٠٤).

التزم ذلك حال التثنية مع الإضافة. والتقدير (أبان لـك)، بـدليل الضَّـمير في (أسلفاه)، فحذفت النون للإضافة.

وقوله في سياق حديثه عن تسكين الهاء من (هي): «ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا في الشعر، فمن ذلك قوله ... وقال آخر:

وقالوا: اسلُ عن سلمى برؤيةِ شـبهِها
من النّيّراتِ الزهرِ والعينِ كالدُّمى
وقد علموا ما هـن كَهْـيَ فكيـف لي
سـلوٌّ ولا أنفـك صـبًّا متيّمـا»[1]

فموطن الشاهد عند ابن مالك (كهي) الواقـع في البيـت الثـاني، فقـد سكنت الهاء من (هي) مع الكاف ضرورة.

فلو كان ابن مالك صانعًا لهذه الأبيات لاقتصر على الأبيات الـتي هـي موطن الشاهد، واستغنى عما سواها من الأبيات التي لا حاجة له بها.

ومن لطائف الغرابة عند الباحث أنه لما اطّلع على قول ابـن مالـك في (نِعمَ): «ومن ورود الفاعل نكرة غير مضافة قول الشاعر:

أتحسـبني شـغفت بغـير سـلمى وسـلمى بي متيمـة تهـيم
وسـلمى أكمـل الـثَّقلين حسـنا وفي أثوابهـا قمـرٌ وريمُ
نيـاف القـرط غـراء الثنايـا ورئـد للنسـاء ونعـم نـيم»[2]

(١) المصدر السابق (١/١٤٣).
(٢) شرح التسهيل (٣/١٠).

قطع بصناعة ابن مالك للبيت الأول[١]، واتخذ الثاني من الأبيات غير المقطوع بصناعته لها[٢]، وأسلمه من صناعة الثالث دون أن يبين سببًا لفعله هذا.

والذي يظهر لي أن الباحث وجد البيت الثالث الذي هو موطن الشاهد في كلام ابن مالك ثابتًا في ديوان تأبط شرًّا، ولم يجد للبيت الأول والثاني ذكرًا، لا في الديوان ولا في غيره من الكتب المؤلفة قبل ابن مالك، فأخذ بمبدأ الظن والتخمين، فلاح له القطع بصناعة الأول دون الثاني. ولم يُعمل فكره، أيصنع ابن مالك ما لا حاجة إليه من الأبيات ؟ يا سبحان الله!

رابعًا: أنه لو كان ابن مالك صانعا لهذه الأبيات لكان مزكّيا لنفسه بأسلوب فجٍّ. وبيان ذلك أن الباحث قطع بصناعة ابن مالك للبيت الوارد في قوله: «والذي تجنبوه قد استعملت العرب مثله، كقول رجل من فصحاء طيء:

جَفوني، ولم أَجفُ الأخلاءَ إنّني لغيرِ جميلٍ من خليليَ مُهمِلُ»[٣]

والبيت الوارد في قوله: «ومن نيابة أليّة قول رجل من طيء إسلامي:

أليّةً لَيَحيقَن بالمسيء إذا

ما حُوسبَ الناسُ طُرّا سُوءُ ما عَمِلَ»[٤]

(١) ينظر البيت رقم (٤٤٠).

(٢) ينظر البيت رقم (٥٠) من مسرد الأبيات غير المقطوع بصناعتها.

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/٦٤٥).

(٤) المصدر السابق (٢/٨٥٤).

والبيت الوارد في قوله بعد أن أثبت بيتًا أنشده الكسائي: «وأنشد غيره من أئمة العربية:

عَتــوا إذ أَجبنــاهُم إلى الســلمِ رَأفــةً

فسُـقناهُم سَـوقَ البُغـاثَ الأجـادلِ»[١]

والبيت الوارد في قول ابن مالك[٢]: «الاتصال [أي اتصال الضمير في نحو: صديقي كنته] ثابت في أفصح الكلام المنثور ... وفي أفصح الكلام المنظوم، كقول الشاعر:

لجــاري مَــن كانــه عــزَّة يخال ابن عـم بهـا أو أجـل»[٣]

وفعله هذا يقضي بـأن ابـن مالـك قـد عـدّ نفسـه مـن أفصـح طـيء، وإسلاميًا، ومن أئمة العربية، بل واعتبر نظمه من أفصح النظم. وهـذا إن حصل فإن فيه تناقضًا وغرابة.

فالتناقض يكون مع نصوص ابن مالك التي بين أيـدينا، إذ المسـتقرئ لكتبه يجد أنه لا يزكي نفسه، وإن أراد أن يفصح عن سبق علمي لـه فإنـه يتبعه بحمد الله وفضله وتيسيره، كقوله: «وهذه التوجيهات أعنـت عليهـا ولم أسبق إليها، والحمد لله»[٤]. وقوله: «وقـد يسـر الله لي جمعهـا أربـع مرَّات بقولي:

(١) شرح الكافية الشافية (٢/٩٨٧).
(٢) شواهد التوضيح (٦٧).
(٣) شواهد التوضيح (٦٧).
(٤) شرح التسهيل (٣/١٤).

هَنـاءٌ وتَسـليمٌ تـلا يـومَ أُنسِـهِ نِهايةُ مَسؤولٍ أمانٌ وتَسـهيلُ»(١)

ولأن كان في هذين النصين من الدلالة على ما نحن بصدده ما يغني عن غيرهما فإن في قول ابن مالك عن ألفيته(٢):

وتَقتضي رِضا بغيرِ سُخطِ فائقةً ألفيةَ ابنِ مُعطي
وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلاً مُستوجبٌ ثنائيَ الجميلا
والله يَقضي بِهباتٍ وافرةْ لي ولهُ في درجاتِ الاخِرَةْ

مزيد دلالة، فهو وإن أتى في ألفيته بفوائد ليست موجودة في ألفية ابن معطي فإنه لم يتبجح بمثل تلك الألفاظ التي مرت، ولم ينتقص من قدر ابن معطي، بل أثبت له السبق، ودعا له بما يحبه لنفسه. ولذلك علّق الشاطبي تعليقًا لطيفًا، فقال: «وهذا شأن العلماء والفضلاء أن يأتوا بالفائدة مجردة من التنكيت والاستصغار لما جاء به غيرهم وإن كان ما يأتون به أتم وأكمل»(٣).

أما الغرابة فإنه من البعيد جدًا أن يكون ابن مالك العالم الجليل الذي له من الإخلاص في العلم دلائل لا تنكر بحاجة لمثل تلك الألفاظ التي لا يقبلها أصاغر الطلاب.

خامسًا: أن ابن مالك ضمّن نظميه (الكافية الشافية، والألفية) أبياتًا قطع الباحث بصناعة ابن مالك لها.

(١) شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٣٢). وينظر: أمثال هذين النصيين في: شرح التسهيل (٣/١٨٣) و(٣/٢٨٠) و(٢/١٠٧) وشواهد التوضيح (١٠٩).
(٢) الألفية (٦٨).
(٣) المقاصد الشافية (١/٢٤).

فمن ذلك أن ابن مالك قال في الكافية الشافية:

ونحو: تُرضيهِ ويُرضيكَ نَدَر ومثلُه لو شاعَ لم يَعدُ النظَر

وقال في الشَّرح: ونحو ترضيه ويرضيك ... إلى قول الشاعر:

إذا كُنتَ تُرضيهِ ويُرضيكَ صاحبٌ
جِهارًا فكُن في الغيبِ أحفظُ للودِّ
وأَلغِ أحاديثَ الوشاةِ فقلّما
يُحاول واشٍ غيرَ هِجران ذي ودِّ(١)

وهذان البيتان مما قطع الباحث بصناعة ابن مالك لها تحت الرقم (١٢٣) و(١٢٤).

ومن ذلك أيضًا قول ابن مالك في الألفية(٢):

وقلّ أن يَصحَبَها المجرّدُ والعكسُ في مصحوبِ أل وأنشدوا
لا أقعُدُ الجُبنَ عن الهيجاءِ ولو تَوالت زُمَرُ الأعداءِ

فهذان البيتان الأخيران جعلهما الباحث ذا الرقمين (٥٣٦، و٥٣٧) في الأبيات التي قطع بصناعة ابن مالك لها.

فلو صح ما قاله الباحث لكان ابن مالك صانعًا لما صنعه، بمعنى: يصنع بيتًا ليصنع منه آخر. وهذا فيه بعدٌ؛ للأمور السابقة كلها في هذا المبحث، ولا يمكن الأخذ به إلا بدليل قاطع.

(١) شرح الكافية الشافية (٢/٦٤٩).
(٢) (ص ١٠٧).

سادسًا : إن المطلع على الأبيات التي قطع الباحث بصناعة ابن مالك لها يجد بكل وضوح اختلافًا كبيرًا فيما بينها، من حيث سهولة الألفاظ وجزالتها، وضعف الأسلوب وقوته بما لا يعتقد البتة أن قائلها رجل واحد هو ابن مالك.

فالذي يسمو، فيقول مثلاً(١):

ما بالُ عينكَ دمعُها لا يَرقأُ   وحشاكَ من خَفقانِهِ لا يَهدأُ

ويقول(٢):

لولا ابنُ أوسٍ نأى ما ضيمَ صاحِبُهُ   يومًا، ولا نابَهُ وهنٌ ولا حَذَرُ

ويقول(٣):

أَأَن شِمتَ من نجدٍ بُريقا تَألقًا   تكابدُ ليلَ أمْأرمَدِ اعتاد أولقا

فإنه من غير المعقول أن يهبط، فيقول(٤):

ما شاءَ أنشأ ربّي والذي هو   لم يَشأ فلستَ تراه ناشئًا أبدا

ويقول (٥):

جُد بعفوٍ فإنّني أيّها العبدُ   إلى العفوِ يا إلهي فقيرُ

(١) البيت رقم (١٠).
(٢) البيت رقم (١٥٨).
(٣) البيت رقم (٢٦٧).
(٤) البيت رقم (٨٣).
(٥) البيت رقم (٢١٠).

ويقول[١]:

بِــكَ أو بي اســتعانَ فَليــلِ إمّــا أنا، أو أنت ما ابتغى المستعينُ

أفترى أن ابن مالك الذي قد سهل عليه أصعب مسالك نظم الشعر (نظم العلوم العربية نحوًا وصرفًا) يأتي بمثل هذه الأبيات الثلاثة الأخيرة؟!

(١) البيت رقم (٥٠٨).

الخاتمة

- تدليس ابن مالك الأندلسي في الشواهد الشعرية دعوى بلا بينة، وبراءته من صناعة الشواهد ظاهرة غير خافية.
- تعجَّل الباحث في اتهام ابن مالك والنحويين المتأخرين عنه، وتجرَّأ عليهم بسوء الظن بما لا يليق بحقهم.
- أسس الباحث بحثه على الظنون، والاحتمالات، ولزوم ما لا يلزم، فكانت نتائجه هشة، لا مناعة لها أمام النقض.
- وسَّع الباحث مدخله في البحث فاتهم ابن مالك بالتدليس والصناعة والخداع، واتهم العلماء المتأخرين عنه بالتقليد، وخمول البصر بالشعر، وغفلتهم في الانخداع والإيهام، ليخرج في النهاية من باب ضيق؛ ليقول: " والحق أن هذا الأثر (التدليس والصناعة...) لا يعدو أن يكون أثرًا يسيرًا ".
- لا اختلاف بين بحث فيصل المنصور (تدليس ابن مالك في شواهد النحو) وبحث نعيم البدري (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك) ففي كل واحد منهما اتهام لابن مالك بالكذب، إلا إن اتهام نعيم البدري له كان مباشرًا، واتهام فيصل المنصور له غير مباشر.
- من يطّلع على كتب ابن مالك، وما كتبه عنه العلماء يدرك بكل وضوح أن ما أورده ابن مالك من أبيات كثيرة لم نستطع العثور عليها في كتب من قبله ليس بمستغرب، فالكثير عنده في إيراد الأبيات بمنزلة القليل عند غيره؛ نظرًا لسعة علمه، وكثرة حفظه.

- ما أحكمَ الشاطبي في قوله: «لا يلتمس للأئمة الأعلام، والعلماء المهتدي بهم، والمقتدى بكلامهم إلا أحسن المخارج، ولا نظن بهم إلا أحسن المذاهب، وهو الحق والإنصاف، والدين والأمانة في الاعتقاد في كبرائنا في أي علم من العلوم!» (المقاصد الشافية ٩/٤٨٥).

المراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة، تحقيق /إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية .
- ألفية ابن مالك، لابن مالك، تحقيق / سليمان العيوني، دار المنهاج، ط١، ١٤٣٢هـ .
- أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / هادي حمودي، دار الكتب العربي، ط١٤١٢هـ .
- أصول النحو عند ابن مالك، لخالد سعد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ .
- الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، بهامش كتاب (الانصاف) لابن الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت ١٤١٨ه.
- التصريح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق / عبد الفتاح بحيري، دار الزهراء، ط ١، ١٤١٨هـ .
- تدليس ابن مالك في شواهد النحو، لفيصل المنصور، دار الألوكة، ط١، ١٤٣٥هـ .
- التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق / حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا .
- التعليقة على المقرب، لبهاء الدين بن النحاس، تحقيق: خيري عبد اللطيف، دار الزمان بالمدينة المنورة ط١، ١٤٢٦هـ .

- تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق / علي محمد فاخر، وآخـرين، دار السلام، ط١ ١٤٢٨هـ .
- الخزانة للبغدادي، تحقيق / عبد السلام هـارون، دار الكتـاب العـربي القاهرة ١٣٨٧هـ .
- الدرر اللوامع، للشنقيطي، تحقيق / عبـد العـال سـالم مكـرم، عـالم الكتب، ١٤٢١هـ.
- ديوان أبي تمام، تحقيق / محمد عبده عزام، دار المعارف، القـاهرة، ط٥.
- ديوان بشار بن برد، تحقيـق / محمـد الطـاهر عاشـور، وزارة الثقافـة الجزائرية ٢٠٠٧ .
- ديـوان تـأبط شـرا وأخبـاره، تحقيـق / علـي ذو الفقـار، دار الغـرب الإسلامي، ط١ ١٤٠٤هـ.
- ذيل مرآة الزمان، لليونيني، مطبعة مجلس دائرة المعارف بالهنـد، ط١ ١٣٧٤هـ.
- الزهرة، للأصبهاني، تحقيق / إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن ط٢، ١٤٠٦هـ .
- شرح ألفية ابن مالك، لابن هـانئ رسـالة دكتـوراه بجامعـة أم القـرى، تحقيق / أحمد القرشي، وإشراف / سليمان العايد .
- شرح التحفة الوردية، للبغدادي، تحقيـق / عبـد الله الشـلال، مكتبـة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالـك، تحقيـق /عبـد الـرحمن السـيد ومحمـد المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ .

- شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش، تحقيق / فخر الدين قباوة، والمكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ .
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق / عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث .
- شرح عمدة الحافظ، لابن مالك، تحقيق / عدنان الدوري .
- شرح مغني اللبيب (المزج) للدماميني، تحقيق / عبد الحافظ العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة ط١، ١٤٢٩هـ .
- شواهد التوضيح لابن مالك، تحقيق /عبدالله ناصر، دار البشائر، لبنان، ط١ ، ١٤٣٢هـ .
- فيض نشر الانشراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق / محمود فجال، دار البحوث، الإمارات، ط١ ، ١٤٢١هـ .
- قواطع الأدلة في أصول الفقه، للسمعاني، تحقيق / عبد الله الحكمي، مكتبة التوبة، ط١ ١٤١٩هـ.
- الكامل للمبرد، تحقيق / محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ .
- لسان العرب، لابن منظور، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ .
- المساعد على تسهيل ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق / محمد كامل بركات، معهد البحوث بجامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٢هـ .
- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق / عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث بجامعة أم القرى، ط٢، ١٤٢٨هـ .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط١ ، ١٤٢٦هـ .

- منهج المتقدمين في التدليس، لناصر الفهد، مكتبة أضواء البيان، ط1 1422هـ.
- نتائج في شرح كتاب التسهيل، للدلائي، تحقيق / مصطفى الصادق العربي .
- الوافي بالوفيات للصفدي، طبعة إستانبول 1931هـ.